الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

إعداد

الدكتور / محمد محمد ابراهيم محمد عبد اللطيف

مدرس الاقتصاد بمعهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

بريد الكترونى : dr.mo.abdellatif@gmail.com

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

الملخص.

يتمثل هدف البحث في تقديم خلفية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، بما يقدم أساسا معرفيا للبحث في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مع إشارة خاصة الي علاقة الاستثمارات الأجنبية بعملية التحول الهيكلي، يُقاس التحول الهيكلي بمدي التغيير في المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تنطوي عادةً على انخفاض في حصة الزراعة وزيادة أهمية الصناعة والخدمات، وأن التركيب المشوّه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لمصر خاصة والدول العربية عامة، الذي يعود إلى هيمنة الصناعات الاستخراجية وضآلة مساهمة الإنتاج السلعي الأخرى، وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية جعل إيرادات النفط تدعم نمطا للنمو يقوده قطاع الخدمات علي حساب قطاع الإنتاج السلعي غير النفطي.

توصل البحث الي أنه برغم ارتفاع حجم التدفق الاستثماري الداخل الي مصر نسبيا خلال فترة الدراسة، الا أن جزء كبير منها يتركز علي الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس علي الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا، من هنا كان من المهم القاء الضوء علي أهمية التحول الهيكلي وتحفيز الاستثمار الداخل في الصناعات التحويلية ونقل التكنولوجيا وتسريع التحول من الاقتصاد القائم علي الريوع الي الاقتصاد القائم علي القطاعات الاعلي قدرة علي زيادة الإنتاجية وخلق الروابط الامامية والخلفية مع سائر القطاعات المولدة للناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التحول الهيكلي، الاقتصاد المصري.

Foreign direct investment and its impact on the structural transformation of the Egyptian economy

Dr. Mohamed Mohamed Ibrahim Mohamed Abdel Latif

Misr Higher Institute of Commerce and Computers, Mansoura, Egypt.

Summary.

The objective of the research is to provide a general background for foreign direct investment in the world, which provides a knowledge base for research on foreign direct investment in Egypt, with a special reference to the relationship of foreign investments to the process of structural transformation. Structural transformation is measured by the extent of change in the relative contributions of different economic sectors.

The research concluded that despite the relatively high volume of inward investment flow to Egypt during the study period, a large part of it is concentrated on the extractive industry of oil and gas and not on the technology-intensive manufacturing industries. It was important to shed light on the importance of structural transformation, stimulating domestic investment in manufacturing industries, technology transfer, and accelerating the transition from an economy based on rents to an economy based on sectors with the highest ability to increase productivity and create forward and backward links with other sectors that generate GDP.

Keywords: foreign direct investment, structural transformation, the Egyptian economy.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

مقدمة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل الاستثمار المحلي. من هذا المنظور، تسعى جميع البلدان، بغض النظر عن مستواها الاقتصادي إلى تزويد المستثمرين بمجموعة من الحوافز الاقتصادية والتشريعية، حيث تظهر عدة تقارير نشرها الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة الدولية.

يتطلب جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجود محددات قانونية وبيئية واقتصادية محددة، ويعد التوجه التصديري أحد أهم الدوافع نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على ضخامة رأس المال المستثمر والقدرة على الاقتراض من الأسواق الدولية، للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الأمر الذي يعود بالنفع على صادرات الدولة المضيفة، كما أن هذا الأمر يعود بالنفع على المنتجين المحليين بطريقة غير مباشرة من خلال إتاحة المعلومات الخاصة بالتجارة الدولية الأمر الذي يحفز المنتجين المحليين للسعي نحو المنافسة والذي بدوره يعود بالنفع أيضاً على صادرات الدولة المضيفة.

جذبت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسب منخفضة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، على الرغم من المزايا الكبيرة التي تتمتع بها والتي تعتبر مهمة لهذا الاستثمار، إلا أن هذه الدول تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة، وأداؤها ضعيف مقارنة بالدول الأخرى، ويتوزع كثير من تدفقات هذا الاستثمار في عدد قليل من دول المنطقة، ومعظمها في عمليات قطاع النفط والغاز والصناعات الاستخراجية، في حين أن نسبة هذا الاستثمار متواضعة في قطاعات أخرى.

تولي الحكومة المصرية خلال المرحلة الحالية أهمية قصوى لتعزيز القدرات التنافسية لقطاع الصناعة وبما يعزز فرص النمو الصناعي بشكل عام، ويخلق فرص عمل جديدة تعمل على تخفيض معدلات البطالة ، خاصة بين الشباب وفى المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا، وتوفر في الوقت ذاته قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على الإحلال محل الواردات والنفاذ إلى الأسواق الدولية، بما يحسن وضع الميزان التجاري وقيمة العملة الوطنية، ولقد كان لقطاع الصناعة نصيب كبير من برامج الإصلاح، من أهمها الناحية التشريعية، بالإضافة إلى الإجراءات الاجتماعية والبيئة المواتية لدفع عجلة التصنيع.

يشير الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، ويؤكد علي ضرورة إقامة بنى تحتية قادرة على الاستمرار وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار، وأن التكنولوجيا يمكن تسخيرها لخدمة أبعاد الاستدامة الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) بصورة متزامنة، فمن وجهة النظر الاقتصادية يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوسع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات الجديدة ذات الكثافة التكنولوجية والأعلى إنتاجية، وتعتبر الصناعة الوطنية قاطرة النمو الاقتصادي خلال المرحلة القادمة وطريقنا الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا مهمًا لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمر هام للتغلب على قلة الموارد المتاحة، حيث بواسطته يتم نقل أحدث الطرق التكنولوجية، مما يساعد في نمو الناتج الصناعي، والاستفادة من الخبرات الإدارية والتسويقية ونظم العمل للدولة صاحبة الاستثمار، وبالتالي زيادة الصادرات من السلع الصناعية

للدول النامية، مما يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وقد استفادت دول نامية من الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع المستوى التكنولوجي المستخدم في الصناعة، وفي هذا الصدد عملت مصر على تهيئة البيئة الاستثمارية، وقامت بإصدار قانون جديد للاستثمار رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٧، والذي يتضمن الكثير من الضمانات والحوافز المالية والضريبية التي تشجع على جذب رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية والمشاركة في عملية التنمية.

تبرز أهمية البحث في الدور الذى يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد القومى خصوصًا في التحول الهيكلي للاقتصاد المصري وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي يتطلب الأمر تهيئة البيئة الاستثمارية لجذب المزيد منFDI، حيث لم تتوقف أدوات الجذب على الجوانب النقدية فقط، بل تمتد إلى أدوات أخرى تساعد على تحفيز المستثمرين على الاستثمار فى البلدان المضيفة، والحد من المعوقات التي تقف عائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم يأتى ذلك إلا من خلال تهيئة الإطار القانونى الذى يضمن حماية المستثمرين وضمان حقوقهم بشكل يعزز من ثقتهم في جدارة النظام الاقتصادى ككل، بالإضافة إلى رفع كفاءة البنية المؤسسية التي تقوم بتسهيل وتيسير الإجراءات وحل المشكلات التى تواجه

المستثمرين عند ممارسة أنشطتهم الاستثمارية بجانب الترويج للفرص الاستثمارية، بالاضافة للدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع الصناعي المصري، حيث يعد مصدرًا مهمًا من مصادر التمويل والتغلب على فجوة المدخرات، وأداة مهمة في نقل نظم التكنولوجيا والإدارة والتسويق الحديثة.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وبصفة خاصة فترة ما بعد التسعينيات عددًا من المشكلات التى تقوض من أدائها، ويأتي في مقدمتها ظاهرة الاختلالات الهيكلية بشقيها المالي والإنتاجي، والتي تكونت ملامحها في إنخفاض معدلات النمو الاقتصادى، والتوزيع غير الكفء للأنشطة الاقتصادية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة، بالإضافة إلى الأثر المحدود للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر علي عملية التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، من زاوية النصيب النسبي للقطاع الصناعي التحويلي، والانصبة النسبية للقطاعات الصناعية الفرعية الأكثر قدرة علي خلق الروابط الامامية والخلفية وعلي زيادة الإنتاجية في الاجلين المتوسط والطويل، بالإضافة الي تضاؤل الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية كالصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا. وهنا

تكمن مشكلة البحث في تساؤل رئيسي يتمثل في " **ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التحول الهيكلي للاقتصاد المصري**" وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية يمكن طرحها فيما يلي:

١- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته؟

٢- ماهو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عامة والعربي خاصة ؟ وماهي أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية؟

٣- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر إعادة هيكلة الاقتصاد المصري؟

٤- هل هناك معوقات لبيئة الاعمال في مصر ؟ وكيفية مواجهتها؟

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى التأكيد علي أن رفع مستوى التنويع الإنتاجي هو السبيل الوحيد لاستقرار النمو ورفع مستوى الدخل، وأن تحقيق التحول الهيكلي الهادف يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد الاستخراجية والأنشطة ذات القيمة المنخفضة، من خلال تشخيص العوامل التي أسهمت في تكريس الاعتماد على النفط وتحديد معالم فشل السياسات الصناعية، وتقديم مجموعة من المقترحات التي توضح المهمات المطلوب تنفيذها من جانب صانعي السياسة الصناعية من أجل تجاوز الفشل التنموي

وتحقيق التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية عامة ومصر خاصة من أجل وصول الاستثمار الأجنبي المباشر الي أعلي قيمة مضافة محققا التنمية المنشودة. يهدف البحث من واقع دراستنا الي الإجابة عن التساؤلات السابقة والتي تثيرها المشكلة موضوع الدراسة من خلال ما يلي:

١- تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر مبينا أهميته ومحدداته.

٢- عرض لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي مبرزا الاستثمار الأجنبي المباشر العربي وبيان أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية.

٣- التعرف علي واقع ونمط التحول الهيكلي للاقتصاد المصري.

٤- بيان المعوقات والتحديات التي تواجه بشكل عام بيئة الاعمال في مصر وتعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية وصولا الي تحديد أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وسبل تحقيقه للدور المأمول منه.

فروض البحث:

في ضوء التساؤلات التي تثيرها مشكلة البحث وحتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منه، فان الباحث يقوم بمناقشة وتحليل مدي صحة ثلاثة فروض أساسية وهي كما يلي:

الفرض الأول: للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في معظم الدول. تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الأول والثاني من أهداف البحث.

الفرض الثاني: لا يعاني التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلل هيكلي. تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الثالث من أهداف البحث.

الفرض الثالث: هناك تحديات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال في مصر. تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الرابع من أهداف البحث.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في منهجه لإعداد بحثه خلال خطواته ومراحله ومناقشة فروضه المتعددة علي الاسلوب التحليلي بطريقتيه الاستقرائية والاستنباطية، فالاستقراء يكون من خلال التعرف علي ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد مفهوم التحول الهيكلي، أما الاستنباط فهو عملية استخلاص لبيان مدي قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر علاج الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي للاستثمارات في الاقتصاد المصري، وعلي هدي هذه النتائج يمكن رصد التحديات التي تحول دون إتمام عملية التحول الهيكلي للاقتصاد المصري مع وضع رؤية تأخذ في الاعتبار مواجهة هذه التحديات وجني ثمار الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيقه للدور المأمول منه، كما استمد الباحث بياناته الاساسية من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب والبحوث والدراسات العلمية والتقارير العربية والاجنبية التي اهتمت بدراسة وتحليل التراث الفكري المرتبط بموضوع البحث.

خطة البحث:

المبحث الأول: البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المطلب الثاني: افاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

المبحث الثاني: الهيكل الاقتصادي المصري في ظل تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: نمط التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

المطلب الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المبحث الأول

البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم.

تعمل الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عدد من الأهداف مثل زيادة معدل التوظف وزيادة التطور التكنولوجي من خلال نقل التكنولوجيا داخل الدولة وزيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة وزيادة معدل النمو الاقتصادي، أي أن الأمر ليس متوقفاً على زيادة الصادرات فقط وإنما يمتد ليشمل عدداً من الأهداف الاقتصادية الأخرى. للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في الابتكار والتطوير وإضافة طاقات إنتاجية جديدة ترفع الإنتاجية لجني الأرباح، بالإضافة الي أهميته في خفض معدل التضخم عن طريق خفض كلفة السلع والخدمات المستوردة وإنتاج سلع بديلة في البلدان المضيفة، فضلا عن دوره في نقل رأس المال والتكنولوجيا والخبرة وتوفير فرص عمل محلية في الدولة المضيفة. **لذلك وفي ضوء المبحث الأول من تلك الدراسة نستعرض وفي مطلبين ما يلي:**

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المطلب الثاني: افاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

المطلب الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

تمهيد.

يسعي الاستثمار الأجنبي المباشر الي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن كونه مصدرا للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك يتمتع بقدرة كبيرة علي تحفيز المنافسة والابتكار، وتوسيع نطاق التجارة وتسهيل سبل الوصول الي الأسواق العالمية، مما يؤدي الي خلق العديد من الوظائف وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، من هنا نتناول بداية مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر مبينا أهميته وأشكاله ومحدداته.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يفرق الاقتصاديون بين نوعين أساسيين من الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في

دولة أجنبية في شراء أسهم الشركات القائمة في إحدى أو بعض الدول[١]. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر محل الدراسة فإن التعريفات التي ألحقت به لا تلقى اتفاقا سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار نحاول أن نورد أهم تلك التعريفات فيما يلي :

اختلفت اراء الاقتصاديين في وضع تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر، فمنهم من ذهب الي تعريفه بأنه " عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية الي رأسمال الدولة المتاح"[٢]، هذا ويري كلا من بيتر هيس وكلارك روسز (Pitter Hess & Clark Ross) أنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة

[١] سوالم صلاح الدين واخر، الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مج٥، ع١، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٠٦.

[٢] كريمة قويدري، محمد بن بوزيان، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١١، ص١٨.

المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدول المضيفة (غالباً ما تكون ١٠% أو أكثر من أصول الشركة)[١].

هذا وقد عرفه كينز بأنه " الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وتكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول" [٢]، ، وذهب آخر في تعريفه إلى أنه "توجيه الأموال إلى استخدامات بغية إشباع حاجات اقتصادية" [٣].

وعلى الرغم من التعاريف المختلفة المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشرة إلا أنها جميعاً تضم عناصر أساسية في مقدمتها أنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقية، ويمارس المستثمر دوراً هاماً في إدارة أمواله والجزء الأكبر منه يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

اعتبر صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان في اقتصاد ما على مصلحة

[1] Pitter Hess & Clark Ross, Economic Development – Theories, Evidence, Policies, The Dryden Pres, 1997, p490.

[٢] شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الاولي، دار الغرب، وهران، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٢٨.

[٣] موسي بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار، في الدول المغاربية، دار مدني، الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١٠.

دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[١]. بينما عرفت منظمة التجارة العالمية OMC الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"[٢].

وفقا للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار[٣]، ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتعتبر كل المؤسسات الخاضعة لسيطرة أو نفوذ نفس المستثمر المباشر مشاركة في علاقة استثمار مباشر مع بعضها البعض.

[١] عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٢٥١.

[٢] تومي عبد الرحمان، "آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات"، مذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١، ص٤١.

[٣] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار ٩٩/١، الكويت، ص٢.

وفقًا لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الذي يمكن أن يولد علاقات طويلة الأجل ويعكس الاهتمام والسيطرة الدائمين للمستثمرين الأجانب أو الشركات الأم في الفروع الأجنبية الموجودة في البلد المضيف بخلاف جنسيته ، يشمل الاستثمار الأجنبي – وفقًا للأونكتاد – ملكية الأسهم والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركات الأم إلى الشركات التابعة للبلد المضيف، ويشمل أيضًا التحكم في الاستثمار الرئيسي للأصول المستخدمة للإنتاج الأجنبي[1].

عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD–IDA) الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) بأنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر فهو يمثل مجموع رأس مال حقوق

[1] UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, Series on Issues in International Investment Agreements, Paper Series, 1998, p2.

الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل[١].

مما سبق نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بعدد من المميزات والخصائص نبرز أهمها فيما يلي :

١. أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفضي إلى علاقة طويلة الأمد بين المستثمرين المحليين والأجانب مقارنة بالأنواع الأخرى من الاستثمارات الأجنبية .
٢. ينطوي على تملك المستثمر الأجنبى لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع أو المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطنى كما في المشروعات المشتركة .
٣. يترتب على هذا النوع من الاستثمار منفعة مشتركة، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة حيث يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من الفوائد والعوائد، غير أن حجم ونوع الفوائد التي تحصل عليها الأطراف المشتركة يتوقف على السياسات

[١] طارق غربي، هشام غربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، مج٥، ع١، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٥٣١.

والممارسات للطرفين بشأن نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور أو جوهر العلاقة بين طرفي الاستثمار.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت الآراء حول مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة للدول النامية، مما أوجد وجهتي نظر في ذلك[1]. الأولى؛ تؤيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجعه خاصة للدول النامية لما له من آثار ايجابية على اقتصاداتها، ولحاجتها الملحة إليه لافتقادها عناصر التمويل الذاتية. الثانية؛ معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي ترى أنه وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية خاصة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه إلى القطاعات الخدمية والاستخراجية وتبتعد عن القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمار بشكل كبير في قطاعات الصناعة والزراعة، فضلا عن أن المستثمر الأجنبي المباشر يتجه إلى الدول بدافع مصلحته الشخصية أولا حتى لو كانت تتعارض مع مصلحة الدولة المستضيفة له.

[1] Prakash loungani and assaf razin, How Beneficial is foreign is direct investment for developing countries, finance and development magazine of the IMF, volume38, 2001, p2.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

ترى الحجة المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر أنها تتمتع بمكانة مهمة للغاية في اقتصاد البلد المضيف بسبب آثاره الإيجابية العديدة. نظرًا لأهميتها، فإن مقياس كفاءة النظام الاقتصادي لبلد ما يتمثل في قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي، وبناء المشاريع التي توفر فرص العمل وتحفز تدفقات الصادرات، وتحديث الصناعات الوطنية وإدخالها في مرحلة التصنيع[١]. **يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية**[٢]:

١. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول عبر الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هذه الأصول: رأس المال ، التكنولوجيا والمهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

٢. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

---

[١] سلوي محمود أبو ضيف أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في احداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة تطبيقية علي مصر، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي،جامعة الازهر، مج٢٣، ع٦٧، القاهرة، ٢٠١٩، ص٧٦.

[٢] سوالم صلاح الدين واخر، الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص٢٠٧.

٣. رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

٤. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

٥. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، ومن ثم تقليل عجز ميزان المدفوعات .

مما سبق نري أنه على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه قد يكون له آثاراً سلبية على الدول المضيفة، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لاستنزاف ثروات البلدان النامية، وقد يجلب المستثمرون

الأجانب تكنولوجيات غير مناسبة لظروف البلدان النامية التي يوجد بها عدد كبير من العاطلين عن العمل، لأن وجود هذه التقنيات يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال مما يفاقم من مشكلة البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من احتكار البلد المضيف للسوق المحلية، مما يزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، فيما يلي نعرض بايجاز لأهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك؛** هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشارك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة. وهو يعد الأكثر شيوعًا وانتشارًا في البلدان النامية، يتم ذلك من خلال

المشاريع المشتركة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية (سواء كانت محلية خاصة أو حكومية)[١].

٢- **الشركات متعددة الجنسيات**؛ تعددت واختلفت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات نظرًا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms أو الشركات الدولية Internationals Enterprises أو الشركات متعددة الجنسية Multinationals corporations ، أو الشركات عبر الوطنية "Transnationals corporations"، فقد عرفها البعض أنها الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة وتتسم باستخدامها لأحداث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي، و تتصف الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص لعل أهمها الحجم

[١] عبد السلام أبو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٥.

الكبير، تنوع المنتجات، تركيز الإدارة العليا، التنوع في النشاط، التفوق التكنولوجي[١].

٣- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي**؛ يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي أو الشركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وتعد المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، عكس الدول المضيفة للاستثمارات كثيرا ما تتردد في قبولها نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية، وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها[٢].

٤- **الاستثمار في المناطق الحرة**؛ ويعني قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات اقتصادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في المناطق

---

[١] سوالم صلاح الدين، مدى مساهمة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٥٨.

[2] Vataliya,K.s., Bhanuben,N, Foreign Capital and Foreign investment, Gujarat, India, Vol.1, Issue3, 2013, p9.

الحرة لدولة من الدول و كما هو معلوم، تعد المناطق الحرة جزءًا من الدولة المضيفة، ولكن لا ينطبق على الاستثمار فيه القوانين والأنظمة المطبقة داخل الوطن، وخاصة تلك الأنظمة المتعلقة بالتصدير والاستيراد، أي تعد خارج الحدود الجمركية للدولة[١].

٥- **مشروعات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين، التجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي

[١] سوالم صلاح الدين واخر، الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص٢٠٨.

مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في الإنتاج[١].

رابعا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف محددات الاستثمار بأنها " مجموعة عناصر فعالة ومهمة تتواجد في البلد المضيف والتي تكون البيئة الاستثمارية المناسبة والتي يكون لها تأثير علي جذب الاستثمار الأجنبي من عدمه"[٢]، تتعدد المحددات اللازمة لجذب هذا الاستثمار الي البلد المضيف من عوامل سياسية لأخري اقتصادية وقانونية وغيرها من تلك العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر لتفضيله الاستثمار في دولة ما دون غيرها من الدول[٣].

يمكن تحديد محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

---

[١] نيفين جلال إبراهيم واخرون، تنمية محور قناة السويس ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر، جمعية إدارة الاعمال العربية، ع١٧٣، ٢٠٢١، ص٨٩.

[2] Patricia Lindelwa Makoni, An Extensive Exploration of theories of Foreign Direct Investment, Risk governance & control: financial markets & institutions, South Africa (UNISA), University,٢٠١٥, p.61.

[3] Kalpathy Ramaiyer Subramanian, The Crisis of Consumption of Natural Resources, International Journal of Recent Innovation in Academic Research,2018, P.10.

والسكانية والسياسية والمؤسساتية والتي تؤثر على قرارات المستثمر الأجنبي في البلد المضيف[١]، تعد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي تدخل في تركيبة المناخ الاستثماري، فهي بذلك تتحكم في قرار المستثمر الأجنبي حول اختيار الدولة المضيفة له، إضافة إلى أن هذه المحددات تتصف بالتعدد والتباين من جهة طرحها، إلا أن هذا الاختلاف لا يكمن في نوع هذه المحددات، وإنما في درجة تأثيرها وواقعيتها[٢]. بهذا يمكن عرض ملخص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي.

١ قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، بدون مكان نشر، ٢٠١٧، ص٣٦.

٢ جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012، بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ٢٠١٥، ص٤٢.

شكل(١)

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

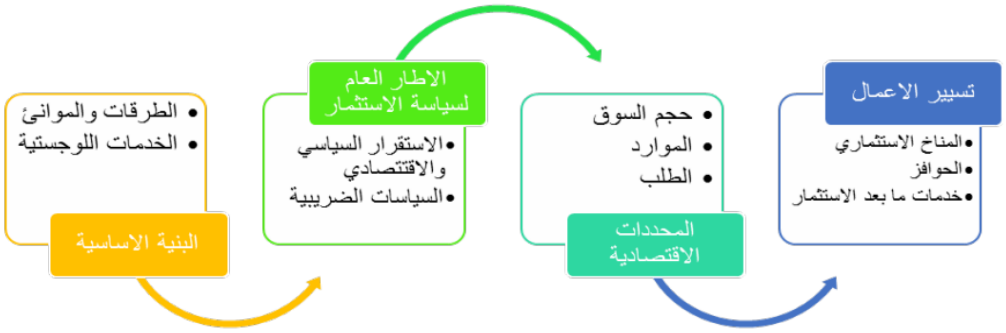

المصدر: قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، بدون مكان نشر، ٢٠١٧، ص١١ .

يتضح من الشكل السابق أنه يمكن تقسيم محددات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أربع مجموعات تحدد قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي وهي[١]:

١- البنية الأساسية : وتعتمد على الطرق والخدمات اللوجستية.

[١] لمي صالحي، تداعيات كوفيد ١٩ علي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، مجلة أبعاد اقتصادية، مج١١، ع٢، الجزائر، ٢٠٢١، ص٥٢٩.

٢- الإطار العام لسياسة الاستثمار: والتي تعتمد على الاستقرار السياسي والاجتماعي والقوانين المنظمة للاستثمار والسياسات الضريبية والاتفاقيات الدولية المبرمة[1].

٣- المحددات الاقتصادية: كحجم السوق ومعدلات النمو والنفاذ للأسواق العالمية، ومدى توافر الموارد الطبيعية والعمالة والتقنيات وعوامل الكفاءة.

٤- تسيير الأعمال: كالحوافز الاستثمارية ومقاومة الفساد والبيروقراطية.

[1] Mohamed Masry, Does Foreign Direct Investment (FDI) Matter in Developing Countries? The Case of Egypt, Research in World Economy, Sciedu Press in Canada, 2015, p.63.

المطلب الثاني

افاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

تمهيد.

شهد العالم أحداثا وتغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة وخاصة في التسعينيات من القرن الماضي وبداية الالفية الجديدة، تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أحد المتغيرات المؤثرة في البلدان ونموها ومؤشر تطورها. من هنا نعرض أولا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ثم نبين الاستثمار الجنبي المباشر في البلدان العربية مبرزا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الدول العربية وبيان أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية.

أولا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورات عديدة ومتسارعة تماشت والتطور الذي شهده الاقتصاد العالمي، سواء في شقها التجاري ما تعلق بحركة التجارة الدولية أو في شقها المالي ما تعلق بحركة رؤوس الأموال، وعلى عكس العلاقات التجارية الدولية التي ظهرت قديما، فإن العلاقات المالية الدولية على الرغم من بروزها

متأخرة في المشهد الاقتصادي العالمي، الا أن نموها المتسارع جعلها محل اهتمام كبير من العالم نظرا لما نتج عنها من آثار مباشرة وغير مباشرة على التطور الاقتصادي، ويعتبر الاستثمار الاحنبي المباشر أحد أهم أشكال العلاقات المالية الدولية التي تعكس حركة رؤوس الاموال، حيث برز كبديل تمويلي دولي بعد أزمة المديونية في ثمانينيات القرن العشرين، وأخذ في النمو والتطور ليحتل مكانة رئيسية في حركة رؤوس الاموال دوليا خصوصا لما يجلبه من ميزات للبلد المضيف أو للجهات صاحبة الاستثمار أو الاقتصاد العالمي ككل[١].

هذا وقد سبب فيروس كوفيد – ١٩ في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي، مما أسفر عنه تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العام ٢٠٢٠، حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال

[١] لحلو مني واخر، تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ٢٠٢١، ص١.

العام ٢٠٢٠ أدنى مستوياته منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انخفض بنحو 35% مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩[١].

شكل (٢)

معدلات نمو(الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر) العالمي

خلال الفترة (٢٠١٧:٢٠٢١)

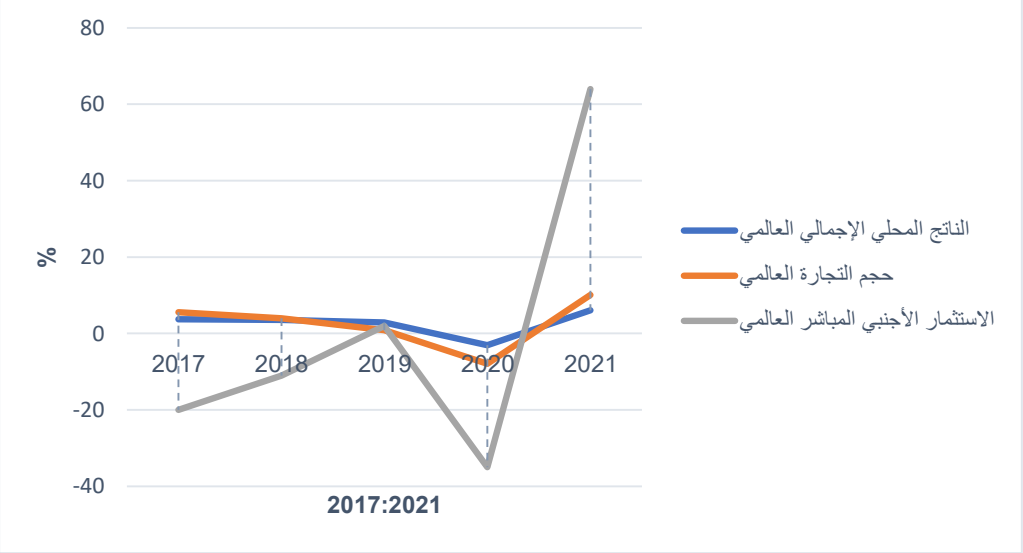

Source: UNCTAD, WORLD Investment Report, 2022

[١] سلمي صالحي ، تداعيات كوفيد –١٩ علي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص٥٣٠.

يتضح من الشكل السابق أن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٢١ بنسبة ٦,١% مقارنة بانخفاض لحق بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٢٠ بنسبة ٣,١-% وارتفاعا في حجم التجارة العالمي بنسبة ١٠,١ % في ٢٠٢١ مقارنة بانخفاضا في ٢٠٢٠ يصل الي – ٧,٩% نجد أن ارتفاعا شهده معدل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في ٢٠٢١ ليصل الي معدل نمو يقارب ٦٥% بعد انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٣٥- % في عام ٢٠٢٠، لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت ١,٥ تريليون دولار في العام ٢٠١٩ حيث أدت عمليات الاغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد – ١٩ إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة ، ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة وشهدت الاقتصادات المتقدمة أشد انخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي بنسبة ٥٨ %، ويرجع ذلك جزئيا إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات، أما في الاقتصادات النامية فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالا وصلت إلى ٨% مما يعزى أساسا إلى صمود تدفقات في آسيا، ونتيجة لذلك، شكلت الاقتصاديات النامية ثلثي

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بعد أن كانت تستأثر بأقل من النصف في عام ٢٠١٩.

جدول (١)

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة ٢٠١٧:٢٠٢١

(مليون دولار)

	تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة			تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة		
السنة	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية	العالم	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية	العالم
٢٠١٧	٩٣٧	٦٩٤	١,٦	١,١	٤٤٧	١,٦
٢٠١٨	٧٥٣	٦٩٥	١,٤	٥٦٥	٣٧٦	٩٤١
٢٠١٩	٧٦٤	٧١٦	١,٤	737	387	1.1
٢٠٢٠	319	645	963	408	372	780
٢٠٢١	746	837	1.5	1.2	438	1.7

Source: UNCTAD, WORLD Investment Report, 2021.

يتضح من الجدول السابق ارتفاعا في معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في ٢٠٢١ لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخلة الي ١,٦ تريليون دولار مقارنة بما يقارب التريليون دولار في العام ٢٠٢٠ وكذلك ارتفعت معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج لتصل الي ١,٧ تريليون دولار في العام ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات الماضية.

وفقا لتقرير الانكتاد ٢٠٢١ قلصت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة استثماراتها في الخارج بنسبة ٥٦ % لتصل إلى ٣٤٧ مليار دولار وهي أدنى قيمة منذ عام ١٩٩٦ ونتيجة لذلك، انخفضت حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتجه الى الخارج الى مستوى قياسي بلغ ٤٧ %. على غرار التدفقات الداخلة أدى التقلب الشديد في التدفقات الواردة عبر الهيئات الوسيطة إلى زيادة انخفاض الاستثمارات الواردة من الاقتصادات المستثمرة الرئيسية وانهيار إجمالي الاستثمارات الخارجة من الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات بنسبة ٨٠ % ليصل إلى ٧٤ مليار دولار. وتراجعت التدفقات الخارجة من هولندا وألمانيا وأيرلندا والمملكة المتحدة، وظلت التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة ثابتة في مستوى ٩٣ مليار دولار، أما استثمارات الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات – وهي أكبر الجهات

المستثمرة في الخارج في السنتين الماضيتين – فقد انخفضت بمقدار النصف لتصل إلى ١١٦ مليار دولار[1].

وتضررت أيضا التدفقات الخارجة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تستند إلى حد بعيد إلى أنشطة الشركات الروسية المتعددة الجنسيات القائمة على الموارد الطبيعية، وكذلك تقلصت قيمة النشاط الاستثماري في الخارج الذي تضطلع به شركات الاقتصادات النامية المتعددة الجنسيات بنسبة ٧ %. وسجل الاستثمار المتجه نحو الخارج من شركات أمريكا اللاتينية المتعددة الجنسيات منحنى سلبيا وصل إلى ٣,٥ مليارات دولار، بسبب التدفقات الخارجة السلبية من البرازيل وانخفاض الاستثمارات من المكسيك وكولومبيا. غير أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة من آسيا زادت بنسبة ٧ % لتصل إلى ٣٨٩ مليار دولار، مما يجعلها المنطقة الوحيدة التي سجلت زيادة في التدفقات الخارجة ونتج هذا النمو عن التدفقات القوية الخارجة من هونغ كونغ (الصين) ومن تايلند، واستقر الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الصين عند مبلغ ١٣٣ مليار دولار، مما جعل الصين أكبر مستثمر في العالم وشكل التوسع المستمر في مشاريع الشركات الصينية المتعددة

[1] UNCTAD, Investment Report, 2021.

الجنسيات والمشاريع الجارية في إطار مبادرة الحزام والطريق دعامة التدفقات الخارجة بداية من العام ٢٠٢٠ [١].

تجدر الإشارة بعد العرض السابق للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة العالمية أن المنطقة العربية لم تمثل في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة العالمية لاسيما مصر، من هنا نعرض لافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

انعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية الى جانب التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة والعالم على وضع مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال ومخاطرها في الدول العربية لعام ٢٠٢١ وهو ما ظهر جليا في محورين رئيسيين[٢]:

[١] طارق غربي واخر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، مرجع سابق، ص٥٣٣.

[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، الكويت، ٢٠٢٢، ص٦٨.

المحور الأول: ترتيب وتصنيف الدول العربية في المؤشرات الدولية

١- **مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول :** شهدت استقرارا لوضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي إتش إس فيما عدا ٥ دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام ٢٠٢١. كما تحسن المتوسط العام لترتيب الدول العربية في عدد من مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية للدول وأعمال التجارة والاستثمار في الاجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ومنها مؤشرات فيتش و PRS وكريديندو وكوفاس وإيلير هيرميس ونيكيسي ودان أند براد ستريت.

٢- **مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي:** تحسن الأداء في ١٤ مؤشر كمحصلة لتراجع طفيف لأداء الدول العربية في ٩ من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وتحسنها بشكل كبير في خمسة من أهم مؤشرات التعاملات الاقتصادية مع الخارج، بحلول نحو نصف الدول في مراكز أفضل من متوسطات الترتيب العالمي.

٣- **مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية:** شهدت تراجعا لمتوسط الترتيب العربي في مؤشرات الحرية الاقتصادية، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات الحوكمة وبيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار في حين جاء ترتيبها أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر اتفاقيات الاستثمار.

٤- **مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج:** شهدت تباينا في الأداء وذلك بتحسن طفيف لوضع الدول العربية في مؤشرات الابتكار والطاقة والتنمية المستدامة، في مقابل تراجع طفيف في مؤشرات المعرفة العالمي ونسبة عوائد الموارد الطبيعية للناتج والقدرات الإنتاجية وريادة الأعمال.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال العام ٢٠٢١

وفق بيانات الأمم المتحدة واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ارتفاعها بمعدل ٤٢% خلال عام ٢٠٢١ لتصل الى 52.9 مليار دولار تمثل ٦,٣% من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية و ٣,٣% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو١,٥٨ تريليون دولار خلال العام ٢٠٢١ [1].

[1] UNCTAD, Investment Report, 2022.

شكل (٣)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الدول العربية عام ٢٠٢١

(مليون دولار)

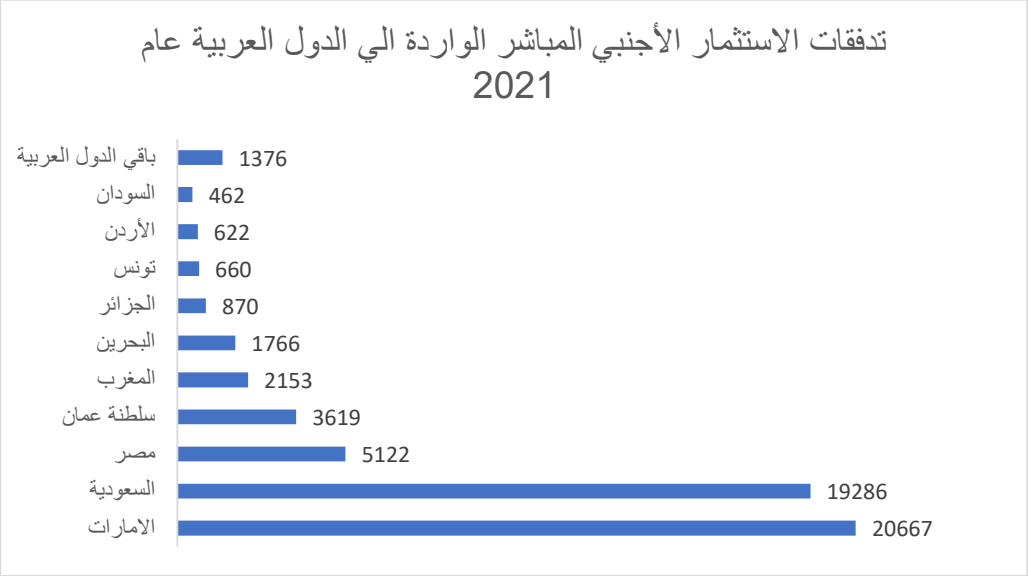

Source: UNCTAD, WORLD Investment Report, 2022.

يتبين من الشكل السابق أن التمركز الجغرافي للتدفقات الواردة للدول الخمس الاولي التي استحوذت علي أكثر من ٩٦% من مجمل التدفقات علي رأسها دولة الامارات التي استقطبت ٢٠,٧ مليار دولار بحصة تجاوزت ٣٩%، تلتها السعودية بقيمة ١٩,٣ مليار دولار وحصة ٣٦,٥%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة ٥,١

مليار دولار بنسبة ٩,٧% من الإجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة ٣,٦ مليار دولار والمغرب في المرتبة الخامسة بقيمة ٢,٢ مليار دولار.

وفقا للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار نبين عدد من الملاحظات نعرضها فيما يلي[١]:

١. ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام ٢٠٢١ بمعدل ٣٧% لتبلغ ٨٦٢ مشروعا مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدل ١ % الى ٣٢,٨ مليار دولار، مع توقعات باستمرار النمو في عام ٢٠٢٢، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع بمعدل ١٥% والتكلفة بمعدل ٨٦% إلى ٢١ مليار دولار خلال الثلث الأول من العام ٢٠٢٢ .

٢. حلت أوروبا الغربية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة من حيث التكلفة، بقيادة المملكة المتحدة التي ساهمت بـ ٧,٥% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و ١٢,٦% من عدد المشاريع، وتركزت مشاريع الاستثمار الجديدة جغرافيا في الإمارات بعدد ٤٥٥ مشروعا وفي السعودية بتكلفة استثمارية في حدود

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، مرجع سابق، ص٦٨.

٩,٣ مليـارات دولار، أمـا قطاعيـا فقـد حلـت قطاعـات خـدمات الأعمـال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها ٥١,٦% من حيث عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات الصناعات الكيميائية وخدمات الأعمال والعقارات في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها ٤٤% من حيث التكلفة الإستثمارية .

٣. زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل ٢٠ % إلى ١٣٤ مشروعاً، والتكلفة بمعدل ٥٥% إلى ٦,٦ مليارات دولار لتمثل ١٦ % من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة وقد مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد ٣٨ مشروعا وبتكلفة ١,٣ مليار دولار، فيما حل قطاع خدمات الأعمال إلى المقدمة بعدد ٤٧ مشروعا وقطاع العقارات في المقدمة من حيث التكلفة التي بلغت ١,٧ مليار دولار .

٤. خلال العام ٢٠٢١ شهدت كل من العراق وقطر تدفقات سلبية باجمالي ٣,٧ مليار دولار وذلك مقارنة مع تدفقات سلبية بقيمة ٥,٤ مليار دولار تخص ٣ دول هي العراق وقطر والكويت خلال العام ٢٠٢٠، بينما شهدت السعودية أعلي معدل نمو للتدفقات الواردة بنسبة ٢٥٧% تلتها الكويت بنسبة ٢٤٠%،

ثم فلسطين بمعدل ٢٢١% ثم كل من البحرين وقطر والمغرب وسلطنة عمان بمعدلات ٧٣%، ٥٥%، ٥٢%، ٢٧%، علي التوالي[١].

هذا وقد شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ومنها مصر اتجاها عاما للتذبذب خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢١، وارتفع عدد المشاريع من ٤١٥ مشروعاً عام ٢٠٠٣ الى ٨٦٢ مشروعا عام ٢٠٢١ ، وشهد العام ٢٠٠٨ الذروة من حيث كل من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، بعدد ١١٧١ مشروعا، وبتكلفة تخطت ١٦٨ مليار دولار، وعدد وظائف اقترب من ٢٦٥ ألف وظيفة. على صعيد العام ٢٠٢١، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا تزامناً مع التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة عودة النشاط الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدمية في العديد من الدول بعد فترات الإغلاق

[١] طارق غربي واخر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، مرجع سابق، ص٥٣٥.

لاحتواء جائحة كوفيد ١٩ خلال عام ٢٠٢٠، مما ساعد على تحسن جميع المؤشرات على النحو التالي[١]:

١. ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في الدول العربية بمعدل ٣٧% الى ٨٦٢ مشروعا عام ٢٠٢١ ، لتمثل ٦,٤% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم .

٢. ارتفعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بمعدل ١% الى ٣٢,٨ مليار دولار (تمثل نحو ٥,٢% من تكلفة المشاريع الجديدة في العالم) ، في حين تراجع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بنسبة ٢٧% ليصل الى ٣٨ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقارنة مع ٥٢ مليون دولار عام ٢٠٢٠ .

٣. وفرت المشاريع الجديدة لعام ٢٠٢١ أكثر من ٧٥ ألف وظيفة (تمثل ٤,٥% من الإجمالي العالمي) ، بمتوسط ٨٧ وظيفة للمشروع ، وبتراجع ٥% مقارنة بنحو ٩٢ وظيفة عام ٢٠٢٠ .

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، مرجع سابق، ص٤٢.

هذا وقد توزعت القطاعات المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية لعام ٢٠٢١ على ٣٣ قطاعا، واستحوذت القطاعات الخمسة الأولى على ٦٤ % من إجمالي عدد المشاريع نوضحها كما هو مبين في الشكل التالي.

شكل (٤)

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام ٢٠٢١ وفقا لعدد المشاريع

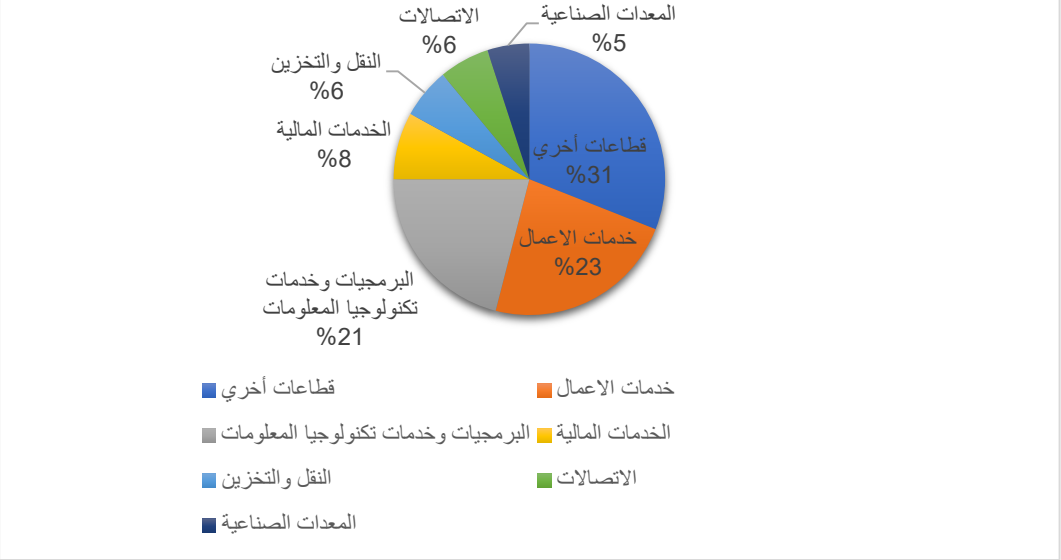

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، الكويت، ٢٠٢٢، ص51.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

يتبين من الشكل السابق تصدر قطاع خدمات الأعمال من حيث عدد المشاريع واستحوذ على ٢٠٠ مشروع بحصة ٢٣,٢% من مجمل المشاريع وتم تنفيذها من قبل ١٥٨ شركة بتكلفة بلغت نحو ٤,٨ مليارات دولار وفرت ما يزيد عن ١١,٣ ألف وظيفة، جاء قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية ١٨٠ مشروعا وبحصة ٢٠,٩% من مجمل المشاريع وتكلفة إجمالية قدرت بنحو ١,٣ مليار دولار وفرت ما يقرب من ٦ آلاف وظيفة جديدة خلال العام.

مما سبق نجد أنه مع تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة ولاسيما بعد تفاقم المخاوف من حدوث ركود تضخمى إثر التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية والزيادات الحالية والمتوقعة لأسعار الفائدة العالمية ، بات من الضروري أن تسارع حكومات الدول العربية الى تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والمؤسسية.

الخلاصة

للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي في معظم الدول، وأن مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية يعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين في الوقت الحالي، وضمان حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل، لكن من الصعب أن يتحقق ذلك إلا إذا أدمجنا أبعاد التنمية المستدامة في جميع الخطط التنموية لاسيما محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لآليات استراتيجيات ومستهدفات التنمية المستدامة.

هذا وقد توصل المبحث الأول من تلك الدراسة الي صحة الفرض الأول القائل " للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في معظم الدول" بعد تحديد ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته، ثم عرضنا لافاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من خلال بيان واقع ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عامة والعالم العربي خاصة مبرزا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الدول العربية وبيان أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

يتمثل الهدف الرئيسى في ضوء عرضنا للمبحث الثاني من تلك الدراسة تحليل وتقييم مدى نجاح سياسات الحكومة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وتحديد أسباب ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها، ولتقديم عدد من النتائج التي تبنى عليها المقترحات والتوصيات إلى صانعي القرار لتطوير السياسات الاقتصادية الكلية بشكل يتلاءم مع طبيعة وملامح هذا النوع من الاستثمارات وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية في مصر.

المبحث الثاني

الهيكل الاقتصادي المصري في ظل تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم.

تحتم التطورات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية التي تشهدها دول العالم على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، تغيير فلسفة ومنهجية نشاطها التنموي والبحث عن خيارات تلبي متطلبات المرحلة الراهنة ومستجداتها مما يؤدي الي تكثيف الجهود لوضع الاستراتيجيات والسياسات التي تركز على التعليم والتدريب النوعي التخصصي، والتأهيل المستمر لرأس المال البشري وتشجيع الإبداع والابتكار والتنافسية كركائز أساسية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نحو الاستقرار والرفاهية والاستدامة.

لذلك وفي ضوء المبحث الثاني من تلك الدراسة نستعرض وفي مطلبين ما يلي:

المطلب الأول: نمط التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

المطلب الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المطلب الأول

نمط التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

تمهيد.

تعتمد الحكومات تدخلات سياساتية متنوعة من أجل تحسين بيئة الأعمال وتحقيق تحولات هيكلية تستهدف قطاعات ذات إمكانات نمو عالية، ويمكن لهذه السياسات التدخلية أن تكون سياسات انتقائية أو وظيفية، تهدف السياسات الانتقائية أو العمودية إلى تحقيق التحول الهيكلي من خلال استهداف قطاعات أو تكنولوجيات أو مهام محددة، ويعتقد أن هذه القطاعات تعزز الإنتاجية وفرص العمل ونقل التكنولوجيا والتصدير والنمو. من ناحية أخرى، فإن الهدف من السياسات الوظيفية (أو الأفقية) هو تحسين مناخ الأعمال والاستثمار عموما من خلال دعم تشغيل الأسواق بشكل عام، وتشكيل السياسات التجارية لتشجيع التصدير، وسياسات المنافسة لتسهيل دخول الشركات المبتكرة أو سياسات أسعار الصرف لضمان الميزة التنافسية في الأسواق العالمية لجميع الشركات المصدرة. علي هذا النحو نعرض

لمفهوم التحول الهيكلي ثم هيكل النشاط الاقتصادي المصري مبينا واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

أولا: مفهوم التحول الهيكلي

تركز نظريات النمو الاقتصادي على أن التقدم التقني وتراكم رأس المال المادي والبشري، كلها عوامل أساسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، غير أن النمو يتركز في المراحل المبكرة من التنمية في عدد محدود من القطاعات المنخفضة الإنتاجية المصحوبة بتقدم محدود من الناحية التكنولوجية، يحدث بعد ذلك النمو من خلال ظهور أنماط جديدة من الأنشطة الأكثر إنتاجية، وتنطوي هذه العملية التي تسمى التحول الهيكلي على إعادة تخصيص الموارد من الأنشطة القديمة نحو الجديدة، ومن القطاعات الأقل إنتاجية إلى تلك الأكثر إنتاجية بالإضافة الي إعادة توزيع العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية، ذلك أن نمو الإنتاجية يمكن تحليله إلى عنصرين هما نمو

الإنتاجية من خلال تحسينها ضمن القطاعات الاقتصادية والثاني فيما بين القطاعات ويسمى بالتحول الهيكلي[١].

يعرف البعض[٢] التحول الهيكلي بأنه "إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية (الزراعة) إلى الصناعة والخدمات، ويتميز بزيادة الدخل والإنتاجية عبر القطاعات وتوسع الاقتصاد في المناطق الحضرية، وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الخام، وتوسيع التجارة المحلية والدولية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل، يري اخر[٣] بأن التحول الهيكلي هو "زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، وإحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلي الانتقال إلي زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة، بالتوازي مع دخول الأفراد للوصول إلي مرحلة التنمية المتقدمة" .

---

[1] Africa, Misallocation of resources, structurnal transformation and productivity growth in North Africa, United Nations Addis Ababa, Ethiopia: ECA Subregional Office for North Africa. 2015, p١.

[٢] أوضايفية حدة واخرون، التنويع الاقتصادي واشكالات التحول الهيكلي في الجزائر، كتيب جماعي حول الاساليب الحديثة لقياس لتنويع الاقتصادي، في البلدان العربية وسبل استدامته، برلين: المر كز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠، ص١٩.

[٣] ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد ٧٤، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٨، ص٣.

يشير التحول الهيكلي إلى التحولات المستمرة الطويلة الأجل في التركيب القطاعي للاقتصاد بعيدًا عن القطاعات الأولية، مثل الزراعة والنفط والتعدين نحو التصنيع أو الخدمات العالية القيمة أو الانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة، أو من القطاعات الكثيفة العمل إلى القطاعات الكثيفة رأس المال ، ويدفع التحول الهيكلي الدول نحو إنتاج منتجات أكثر تعقيدا وأعلى قيمة[١].

نتفق في النهاية مع ما وصل اليه تشينري في كتابه عن مفهوم التحول الهيكلي، مصنفا متغيرات التحول الهيكلي في خمس فئات وهي[٢]:

١. الإنتاج الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة ، الصناعة والتعدين والخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي مع تفضيل الصناعات التحويلية .

٢. الطلب ويشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والادخار المحلي والصادرات والواردات من الناتج المحلي.

[1] Dani Rodrik, Normalizing Industrial Policy, Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2007, p١.

[٢] بن داودية وهيبة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في اطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (٢٠١٦– ٢٠٣٠)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مج١٨، ع٢٨، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٣٤.

٣. التجارة ويشمل تركيبة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي (حصة المواد الأولية والغذاء والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة- صادرات زراعية صناعية، غذائية، صادرات المواد الأولية، صادرات المنتجات المصنعة)

٤. العمالة تشمل تركيبة العمالة من حيث القطاعات الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، خدمات) ومعدل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة والبطالة.

٥. المتغيرات السكانية والاجتماعية تتمثل في معدل الخصوبة ومعدل توقع الحياة عند الولادة، نسبة سكان المدن، الأمية، مؤشر توزيع الدخل.

ثانيا: هيكل النشاط الاقتصادي المصري

تشير البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الي ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق الي ٦,٦% خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقابل ٣,٣% خلال السنة المالية السابقة، ونوضح من خلال الشكل التالي نمو الناتج المحلي الإجمالي من العام ٢٠١٧ الي العام ٢٠٢٢.

شكل (٥)

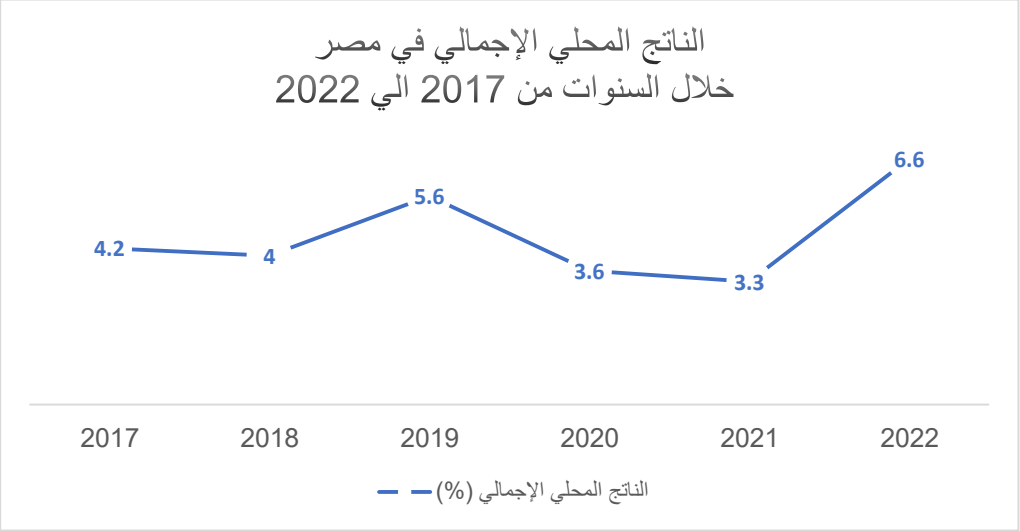

المصدر: تم حسابها اعتمادا علي بيانات الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

www.mped.gov.eg

يتضح من تتبع تطورات جانب الطلب وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق البالغ ٦,٦% خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، جاء نتيجة لارتفاع مساهمة صافي الطلب الخارجي[١] لتبلغ ١,٥% نقطة مئوية مقابل سالب ١,٩ %، انعكاسا للارتفاع في قيمة الصادرات بمعدل ٥٧,٤% الذي يفوق الارتفاع في قيمة الواردات والبالغ

[١] صافي الطلب الخارجي: الصادرات السلعية والخدمية مطروحا منها الواردات السلعية والخدمية مقومة بالجنيه المصري.

٢٤,٣%. علي الجانب الاخر فقد انخفضت مساهمة الطلب المحلي الي ٥,١ % مقابل ٥,٢ % خلال السنة المالية ٢٠٢١، حيث تراجعت مساهمة الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) الي ٢,٩ % مقابل ٥,٥ %، بينما ارتفعت مساهمة التكوين الرأسمالي الي ٢,٢ % مقابل سالب ٠,٣ %.

تشير التطورات في جانب العرض، إلى أن ارتفاع معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال العام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٦,٢% قد جاء نتيجة لارتفاع مساهمات قطاعات كل من: الصناعات التحويلية ١,٤% مقابل سالب ٠,٩%، السياحة ٠,٨% مقابل سالب ٠,٦%، قناة السويس٠,٣%، مثلت الاستخراجات ٠,٢%، الوساطة المالية والأنشطة المساعدة٠,٢% مقابل٠,١%، هذا في حين انخفضت مساهمة قطاع الأنشطة العقارية لتبلغ ٠,٣% مقابل ٠,٤%، وقد استقرت مساهمات باقي القطاعات عند نفس المستوي خلال السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١ لتبلغ مجتمعة ٣,٠%.

شكل (٦)

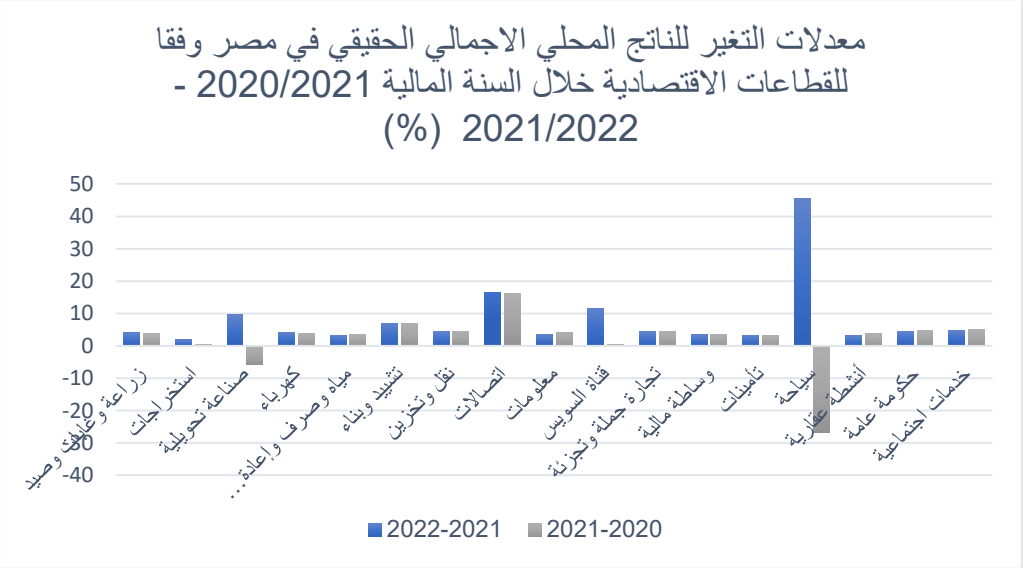

المصدر: تم حسابها اعتمادا علي بيانات الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:
www.mped.gov.eg

وفيما يتعلق بمساهمات القطاعين الخاص والعام فى معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي و البالغ (٦,٢%) بلغت مساهمة القطاع الخاص في معدل النمو ٤,٧% خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١,٤% خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع مساهمات قطاعات كل من: الصناعات التحويلية ١,٠ % مقابل سالب ٠,٧% ، السياحة ٠,٨ % مقابل سالب ٠,٦%، التشييد والبناء ٠,٥ % مقابل ٠,٤ %، الاستخراجات، والوساطة المالية والأنشطة

المساعدة مثلت ٠,١ % لكل منهما. وحد من هذا الارتفاع انخفاض مساهمة قطاع الأنشطة العقارية ٠,٣ % مقابل ٠,٤ %، واستقرت مساهمات باقى القطاعات عند نفس مستواها خلال السنة المالية السابقة لتبلغ مجتمعة ١,٩%.

هذا فى حين، بلغت مساهمة القطاع العام فى معدل النمو وفقا لتقرير البنك المركزي نحو ١,٥% مقابل ٠,٦ %، وجاء ذلك محصلة لارتفاع مساهمات كل من: قطاع الصناعات التحويلية ٠,٤ % مقابل سالب ٠,٢ %، قناة السويس مثلت ٠,٣ %، والاستخراجات ٠,١ %، بينما انخفضت مساهمة قطاع التشييد والبناء لا شيء مقابل ٠,١%. واستقرت مساهمات باقى القطاعات عند نفس مستواها خلال السنة المالية السابقة لتبلغ مجتمعة ٠,٧ %. وفيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت بمعدل ٣٥,١% خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ لتصل إلى ١١٩٢,٦ مليار جنيه، مقابل ٨٨٢,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وبلغت الاستثمارات العامة المنفذة ٨٥٠,٣ مليار جنيه خلال سنة التقرير بمعدل نمو ٣٤,٣% ومن أهم القطاعات الاقتصادية التي استحوذت على تلك الاستثمارات: الخدمات الاجتماعية بنحو ٤١,٧% من إجمالي الاستثمارات العامة، يليه قطاع

الخدمات الإنتاجية بنحو ٢٧,٩% ثم الكهرباء بنحو ٧,٣% والصناعات التحويلية بنحو ٦,١% [١].

ثالثا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

اتجهت الحكومة المصرية منذ انعقاد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٥ إلى تبنى برامج وسياسات تهدف إلى إصلاح بيئة الاستثمار فى مصر، ونظرا لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لوحظ أن دول العالم تتنافس فيما بينها على جذب هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل، لاسيما الأجنبية لما لها من أهمية فى زيادة الدخل القومي، ونقل المعرفة والتكنولوجيا. كما أولت الحكومة المصرية الرعاية لتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار المحلى من خلال العمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وعكفت على إجراء إصلاحات تشريعية مثل إصدار قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، وقانون الخدمة المدنية

[١] البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ (كأحد متطلبات رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى للدولة) بما يساعد على تحفيز الاستثمار ودعم التنافسية[١] .

شكل (٧)

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

(مليون دولار)

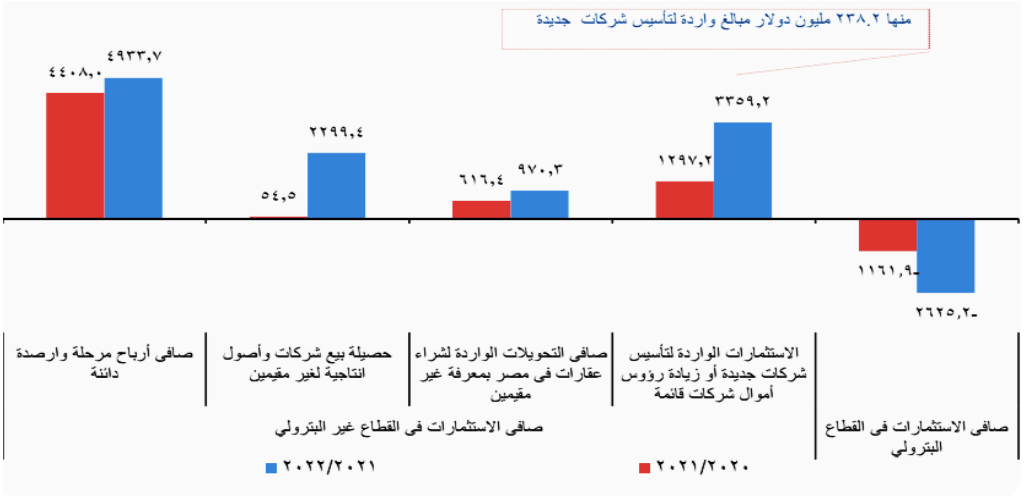

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

[١] محرم الحداد واخرون، التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز علي الاستثمارات)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٦، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، يونيو ٢٠٢٠، ص١٦.

في ضوء ما سبق، وبالرجوع إلى الشكل السابق نجد ما يلي :

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعاً بنحو ٥,٢ مليار دولار لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار منها نحو ٧,٢ مليار دولار خلال الفترة (يناير/يونيو ٢٠٢٢) كمحصلة للآتي[١]:

١. زيادة حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين بنحو ٢,٢ مليار دولار لتسجل نحو ٢,٣ مليار دولار، منها نحو ٢,٠ مليار دولار خلال الفترة يناير/مارس ٢٠٢٢ على خلفية استحواذ صندوق أبو ظبي السيادي على حصص في شركات وأصول محلية.

٢. ارتفاع صافي التدفقات الواردة من الخارج بغرض تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس الأموال بنحو ٢,١ مليار دولار لتسجل نحو ٣,٤ مليار دولار منها ٢٣٨,٢ مليون دولار مبالغ واردة لتأسيس شركات جديدة.

٣. ارتفاع صافي الأرباح المرحلة وفائض الأرصدة الدائنة بمقدار ٥٢٥,٧ مليون دولار لتسجل نحو ٤,٩ مليار دولار.

[١] البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

٤. ارتفاع صافي التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين بمقدار ٣٥٣,٩ مليون دولار لتسجل ٩٧٠,٣ مليون دولار.

يلاحظ أن أغلب نوعية الصناعات المستثمر بها هي مما يطلق عليه الصناعات الخفيفة حيث المحتوى التكنولوجي البسيط نسبيا، وخاصة الصناعات الغذائية ومجموعة "الغزل والنسيج والملابس الجاهزة" والصناعات الخشبية وصناعات المعادن. بالإضافة إلى الصناعات الأكثر قابلية لتلويث البيئة والمحيط الحيوي مثل الكيماويات (خاصة الورق والبلاستيك والأسمدة) وبعض مواد البناء (وخاصة الأسمنت)، ومن إجمالي رأس المال المصدر والبالغ قرابة ٢٥ مليار دولار، أكبر حصة تستأثر بها مجموعة الصناعات الكيماوية "البسيطة" (٦,٢ مليار دولار) وقد نضيف إليها "مواد البناء" (٢,٨ مليارردولار) تليهما الصناعات الغذائية (٤,٨ مليار دولار) ثم المعادن (٣٦٩٧ مليون دولار). وهناك فرعان صناعيان نود الإشارة إليهما لأهميتهما وهما[١]:

١. الصناعات الهندسية، من المفترض أنها تمثل القلب المحرك للتحول الهيكلي في الصناعة التحويلية؛ ولكن لاحظنا أن رأسمالها المصدر البالغ ٣,٢ مليار

[١] فادية عبد السلام واخرون، منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٠٦، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠١٩، ص٤٠.

دولار يذهب الجزء الأكبر منه إلى "أدوات كهربائية وإنارة" بمبلغ ٨٨٢ مليون دولا، و"أجهزة كهربائية ومنزلية" أي سلع استهلاكية معمرة بمبلغ ٧٨٦ مليون دولار و"السيارات ووسائل النقل" وهي تعتبر صناعة تجميع إلى حد كبير أكثر من كونها "صناعة تصنيع المكونات" حيث تأخذ ٧١٦,٥ مليون دولار. أما صناعة "المعدات والآلات وقطع غيارها" فقد اخذت ٥٩٢ مليون دولار، ولم تأخذ الإلكترونيات سوى ٨٦,٣ مليونا، وأخذت "مناطق تكنولوجية وحضانات علمية" ١,٨٥ مليون دولار.

٢. الصناعت الدوائية، وقد أخذت ٢٢٥٤ مليون دولار، يذهب أغلبها إلى ما يسمى "أدوية" (١,٩ مليار) و لكن هل يتم الجزء الأساسي من صناعة الأدوية داخل البلاد، أم يتم شراء البراءات والابتكارات والمواد الفعالة من الشركات الأجنبية عابرة الجنسيات و المقيمة مقراتها الرئيسية في الخارج ؟

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر **(مليون دولار)**

	٢٠٢٠ - ٢٠٢١	٢٠٢١ - ٢٠٢٢	التغير + (-)	المعدل (%)
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة[١]	٥٢١٤,٢	٨٩٣٧,٤	٣٧٢٣,٢	٧١,٤
اجمالي تدفقات للداخل	١٣٩١٤,٨	٢٢٢٠٥,٥	٨٢٩٠,٧	٥٩,٦
الدول العربية	٣١٢٢,٦	٨٢٣٥,٩	٥١١٣,٣	١٦٣,٨
الاتحاد الأوروبي[٢]	٥٠٨٤,٦	٦٧٣٧,١	١٦٥٢,٥	٣٢,٥
المملكة المتحدة	١٧٧٠,٠	١٩٩٠,١	٢٢٠,١	١٢,٤
الولايات المتحدة الامريكية	١٦٢٥,٣	١٥٣٠,٤	(٩٤,٩)	(٥,٨)
باقي دول العالم	٣٢١٢,٣	٣٧١٢,٠	١٣٩٩,٧	٦٠,٥
إعادة تدفقات للخارج[٣]	(٨٧٠٠,٦)	(١٣٢٦٨,١)	(٤٥٦٧,٥)	٥٢,٥

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

[١] صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة = اجمالي تدفقات للداخل + إعادة تدفقات للخارج

[٢] تم خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي رسميا في ٣١ يناير ٢٠٢٠.

[٣] التدفقات الاستثمارية المعاد تحويلها للخارج تعني قيام المستثمر المباشر باسترداد كامل حصته أو جزء منها في رأس مال المشروع الاستثماري وتحويلها بالكامل أو جزء منها الي الخارج في حالة التصرف الكلي أو الجزئي.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ ليسجل نحو ٨,٩ مليار دولار بمعدل ٧١,٤%، مقابل نحو ٥,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة وجاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة التدفقات الاستثمارية الواردة لمصر (خاصة من الدول العربية) بنحو ٨,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنة بالسنة المالية السابقة، وزيادة التدفقات الاستثمارية المعاد تحويلها للخارج بنحو ٤,٦ مليار دولار لتصل إلى ١٣,٣ مليار دولار.

شكل (٨)

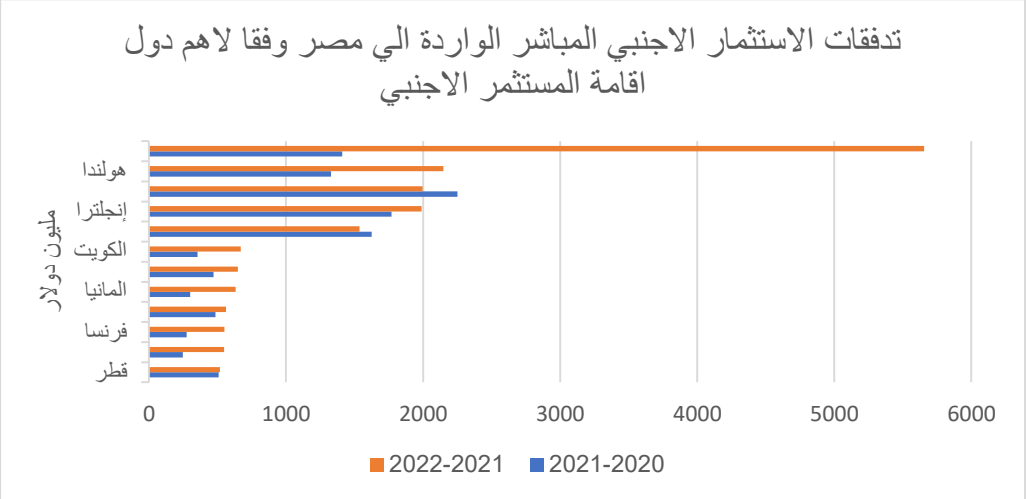

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

يوضح الشكل السابق توزيع التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمصر وفقاً لأهم الدول خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ فقد جاءت الامارات العربية المتحدة في المقدمة وبلغ نصيبها نحو ٢٥,٥٪ من إجمالي تلك التدفقات، تليها هولندا بنسبة ٩,٧٪، ثم إيطاليا والمملكة المتحدة بنسبة ٩,٠% لكل منهما، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦,٩%. بالإضافة الي زيادة الاستثمارات الواردة من دول الاتحاد الأوروبي خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنة بالسنة المالية السابقة، نتيجة لزيادة الاستثمارات الواردة من هولندا بنحو ٨١٨,٧ مليون دولار لتسجل نحو ٢,١ مليار دولار، تليها المانيا بارتفاع بنحو ٣٣٣,١ مليون دولار لتسجل نحو ٦٣٣,٣ مليون دولار، ثم بلجيكا بارتفاع نحو ٣٠٠,٥ مليون دولار لتسجل نحو ٥٤٧,٣ مليون دولار، ثم فرنسا بزيادة بنحو ٢٧٤,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٥٥٠,٦ مليون دولار. بينما تراجعت الاستثمارات الواردة من إيطاليا بنحو ٢٥٤,٢ مليون دولار لتسجل نحو ٢,٠ مليار دولار، كذلك زيادة الاستثمارات الواردة من المملكة المتحدة بنحو ٢٢٠,١ مليون دولار لتسجل نحو ٢,٠ مليار دولار، فضلا عن

تراجع الاستثمارات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ٩٤,٩ مليون دولار لتسجل نحو ١,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قطاعيا

شهد الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وبصفة خاصة فترة ما بعد التسعينيات عددًا من المشكلات التى تقوض من أدائها، ويأتي في مقدمتها ظاهرة الاختلالات الهيكلية بشقيها المالي والإنتاجي[١]، وحيث أن القطاع الصناعي يعمل على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب أعلى من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا قدرته على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلًا عن طاقته التشغيلية والتصديرية، وهكذا تكون الصناعة هي المدخل لبلوغ هدف التنمية الصناعية المستدامة، وهو الجمع بين تحقيق زيادة في الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، لاسيما ما حققته مصر من إنجازات كبرى في مشروعات البنية الأساسية، وشبكة الطرق الرئيسة الجديدة، ومشروعات بناء محطات الطاقة بكل أنواعها، ومشروعات ربط الميناء بالوادي عبر

[١] محمود عبد الحي واخرون، أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٢٣، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠٢١، ص٣٥.

شبكة من الأنفاق، ومشروع استصلاح واستزراع مليون ونصف المليون فدان اعتمادًا على تنمية مصادر جديدة للمياه، ومن ثم توفير فرصًا جيدة للتصنيع باعتباره رافعة التنمية الشاملة والمستدامة.

شكل (٩)

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢

(القيمة بالمليون دولار)

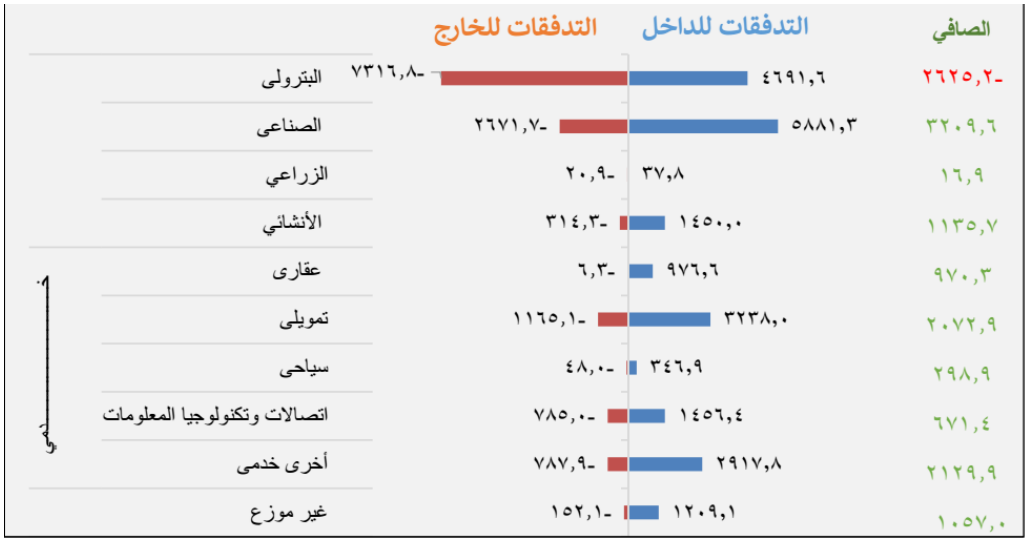

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

يوضح الشكل السابق التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ حيث سجلت الاستثمارات في قطاع البترول ارتفاعا في صافي التدفق للخارج ليصل إلى نحو ٢,٦ مليار دولار العام 2022-2021 مقابل نحو ١,٢ مليار دولار خلال السنة المالية 2021-2020 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التدفقات للخارج، والتي تمثل استرداد التكاليف التي تحملها الشركاء الأجانب خلال فترات سابقة في أعمال البحث والتنمية والتشغيل(لتصل إلى نحو ٧,٣ مليار دولار مقابل نحو ٦,٣ مليار دولار). كذلك انخفاض إجمالي التدفق للداخل والذي يمثل استثمارات جديدة لشركات بترول أجنبية في أعمال البحث والتنمية والتشغيل ليقتصر على نحو ٤,٧ مليار دولار مقابل نحو ٥,١ مليار دولار.

هذا وقد اعتمدت الحكومات المصرية المتعاقبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل برامجها التنموية، حيث أن هذا المصدر يحتل المرتبة الثانية التى تلى تحويلات العاملين بالخارج بجانب انخفاض تكلفته المالية والاقتصادية مقارنة بالاقتراض من الخارج أو اللجوء إلى المنح والمعونات المشروطة التى تفقد الدولة

سيطرتها على مواردها واستقلال قراراها السياسي[١]، وبالتالى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مصدرا نقديا فحسب، بل هو محركا للاقتصاد القومى بصفته استثمار طويل الأجل، بالإضافة إلى قدرته العالية فى نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات التنظيمية والإدارية غير المتوافرة وتحفيز المنافسة والابتكار، وتوطيد أطر التعاون بين دول العالم النامي والمتقدم من خلال تيسير وصول تجارة الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى التغلب على التحديات التي تقيد أداء الاقتصاد القومى كالبطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي[٢].

يأتي السؤال الهام إلى أي حد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نقلة نوعية في التغلغل البيني داخل الفروع في الصناعة التحويلية Inter-branch relations من خلال إعطاء ثقل أكبر للفروع ذات العمق التكنولوجي وكثافة البحث والتطوير وما يسمى بالتكنولوجيا العالية نسبيا ؟

[١] استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وزارة التجارة والصناعة، مصر، ٢٠١٦، ص٢.

[٢] رضا عبد السلام، انهيار العولمة " هل حقا التاريخ يعيد نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في مواجهتها الاولي بالكساد العظيم"، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧٠.

إن هذا يتطلب قياسات أكثر توسعا لقضايا مثل مدى خلق روابط امامية وخلفية للقطاعات، ومدى نمو الإنتاجية (إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج) ورفع مستوى تأهيل العمالة وجذب الفئات الأعلى مهارة من قوة العمل ومدى الاستفادة من القدرات الابتكارية الخارجية وتدويل البحث والتطوير، ويزداد تعقيد البحث الآن في هذه النقاط التي يمكن تلخيصها في مدى نقل التكنولوجيا المتقدمة على المستويات القطاعية الأكثر قدرة على قيادة النمو كأقطاب صناعية (تصنيعية بالأحرى) ، ومن ثم تحقيق درجة عالية من التحول الهيكلي ومن سد فجوة الموارد والحيلولة دون النقل العكسي لرؤوس الأموال من خلال ظاهرة "هروب رأس المال" Capital Flightعلى سبيل المثال ذلك أن التغير في صيغة تقسيم العمل الدولي – في ظل تفاوت معدلات و أشكال المشاركة في سلاسل القيمة المضافة العالمية – ربما يحول دون خلق سلاسل محلية للقيمة المضافة ذات تماسك داخلي متمحور حول الذات فيما يخص البلاد النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي، وخاصة منها البلاد الأقل قدرة نسبيا على النهوض الصناعي – التكنولوجي – الابتكاري في اللحظة الدولية الراهنة، كحالة جمهورية مصر العربية، إلى حد معين، في الوقت الحالي.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

يتضح لنا أنه اذا نظرنا الي التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر سنجد أنها تعكس تباطؤ الحكومات المصرية المتتابعة عن تطوير الخريطة الاستثمارية، فقطاع البترول كان ولايزال يأتي علي قمة الاستثمارات الأجنبية وهو قطاع كثيف التكنولوجيا ولايوفر فرص العمل بالقدر المأمول، وعلي الجانب الاخر وان ارتفعت نسب مشاركات قطاعات اخري مثل القطاع الصناعي والقطاع الخدمي خاصة قطاع التمويل ولكن المستفيد الأول منه هو المستثمر الأجنبي ذاته بسبب ارتفاع الأرباح المحققة فيه وأيضا ليس بالقدر المأمول، بينما تأتي الاستثمارات في بقية القطاعات ضئيلة للغاية لا تعكس خطة واضحة لاجتذاب المستثمر الأجنبي لتحقيق أهداف تنموية، فكانت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة التي تمثل القيمة المضافة الحقيقية لاي اقتصاد وتستوعب أيضا في نفس الوقت قدر كبير من العمالة، وبالتالي فانه ما لم ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعين الزراعي والصناعي فان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الصادرات سيظل محدودا، كما أنه يلاحظ أن قطاعات السياحة والبناء لاتتطلب نقل تكنولوجيا جديدة وبالتالي فان ارتفاع نسب تدفق اللاستثمار

الأجنبي المباشر في هذه القطاعات وان كان مطلوبا لكنه لن يسهم بدرجة كبيرة في تدفق تكنولوجيا جديدة الي اقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الثاني

توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تمهيد.

في ظل عالم ما بعد كوفيد-١٩ واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما لهما من تداعيات سلبية علي العالم أجمع، اهتمت مصر بقضايا التنمية المستدامة بما يدعم استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يساهم في تحقيق الاستراتيجية لأهدافها المأمولة في مجالات التنمية المختلفة، والتنمية الصناعية المستدامة على وجه الخصوص، حيث تبنت الاستراتيجية العديد من السياسات لدعم القطاع الصناعي في مصر، والتي تتناول دعم تطوير حوافز الاستثمار الصناعي، وضمان المنافسة العادلة، وتحفيز التوجه التصديري، وترشيد استخدام الطاقة والتنمية الصناعية المتوازنة جغرافيًا، والتطوير التكنولوجي للصناعة، وتعميق المكون المحلي، ودعم الصناعات ذات المكون المعرفي المرتفع. في ضوء ذلك نعرض أولا

لبعض المعوقات والتحديات التي تواجه بيئة الاعمال بشكل عام في مصر وتعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية وصولا الي تحديد أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ثم نبين السبل المقترحة لعلاج مشاكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر لاسيما الخلل الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

أولا: المعوقات والتحديات التى تواجه بيئة الأعمال في مصر

على الرغم من الجهود المبذولة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر إلا أن هناك عدد من العقبات التى تعوق تدفق هذه الاستثمارات بالقدر المأمول. هذه العقبات هي السبب في عدم إضافة المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر لمصر مثل تعدد الإجراءات والجهات التي يمكن من خلالها الموافقة علي المشروعات وتغيير السياسات الاقتصادية وتعدد القوانين وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بصفة عامة، هذا بالإضافة الى المشاكل التي حدثت لبعض الاستثمارات الاجنبية في مصر مثل اعادة التعاقد علي بعض المشروعات والمشاكل الخاصة بالبيع في الشركات وغيرها من الأمور التي تجعل المستثمر الاجنبي يفكر قبل اللجوء الى مصر، وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي مصر ما يلي:

١- عدم كفاءة ووضوح النظم الضريبية في مصر، فعلى الرغم من أن الإعفاءات الضريبية التي يوفرها النظام الضريبي في مصر تخفض من عبء السعر الفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر لمصر موقعا تنافسيا في جذب الاستثمارات مقارنة بدول أخرى، وذلك بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية. ومن ناحية أخرى فإن الحوافز الضريبية وإن كانت مفيدة للمشروعات القائمة إلا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة[١]. كذلك فان الحوافز قد لا تكون فعالة بالنسبة للشركات التي يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة في البلد الأم عند تحويل الأرباح مثل الشركات الأمريكية العاملة في مصر. كما أن تعقد النظام الضريبي يمثل عائقا رئيسيا أمام الشركات خاصة في ظل أنظمة حوافز ضريبية مختلفة (معاملة الشركات التي تعمل في المناطق الحرة). هذا فضلا عن الصعوبات التي ينطوي عليها التقدير والتنبؤ بالالتزامات

[١] أسامة علي عصمت، دور الدولة في جذب الاستثمار، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان (القانون والاستثمار)، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٥، ص١٩.

الضريبية، بالإضافة إلى فض المنازعات الضريبية التي يمكن أن تستغرق لحلها سنوات عديدة[١].

٢- الوجهات البديلة، اصبح هناك دول عربية تنافس مصر في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وعلى رأس هذه الدول كل من المملكة السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، حيث تستقطب هاتين الدولتين أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه الى الدول العربية، وذلك لما لهما من ميزة في مجال الطاقة الرخيصة، وكذلك تركيا لمزايا الاستقرار وكبر حجم اقتصادها، وانفتاحها على أسواق تصديرية متعددة[٢].

٣- التعقيدات الإدارية، منها ضعف كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار يؤدي إلى وجود البيروقراطية والروتين الذي يعانيه المستثمر، وهو ما يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر، مجلس الوزراء، ٢٠٠٤، ص٢٨.

[٢] ممدوح مرغني محمد واخر، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢١، ص٦٤.

الأذونات والتصاريح منذ التقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر فيها إلى دفع رشاوى، وإلا تعطلت أعماله[١] .

٤- نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي، فالسوق المصري يعاني من ضعف انتاجية العمال بسبب تواضع تدريبهم وتعليمهم مقارنة بالعاملين في معظم دول شرق آسيا، الذين يتميزون بالمهارة والأجر المنخفض[٢].

٥- غياب وجود اتحاد واستقرار إقليمي بمنطقة الشرق الأوسط، في ظل وجود اضطرابات إقليمية ونشوب نزاعات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، يؤثر كل ذلك بالسلب علي قدوم الاستثمارات الأجنبية الي مصر باعتبارها جزء من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يستلزم وجود اتحاد اقتصادي إقليمي يعزز من فرص المنطقة لجذب استثمارات اجنبية مباشرة كتلك في مناطق شرق اسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية[٣].

---

[١] تقرير حالة التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٨، ص١٢٢.

[٢] ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، ع٥١، ٢٠١٣، ص١١٣.

[٣] سعد الشريف واخر، أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج٤٤، ع١، ٢٠٢٠، ص378.

٦- المديونية كعائق للاستثمار، تعتبر المديونية المؤشر الأكثر أهمية لمناخ الاستثمار إلى جانب الحرية الاقتصادية، فالمديونية من بين أهم عوائق الاستثمار في البلدان النامية، حيث تؤثر المديونية على ميزانية الدولة وعلى الادخار المحلي، وهو ما يؤدي إلى تراجع تراكم رأس المال مما يتسبب في تناقص الاستثمارات[١]. كما تضعف المديونية قدرة الدول المدينة على استيراد المواد والخدمات الضرورية الاستهلاكية والاستثمارية، مما يتسبب في الضغط على القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول ومن ثم انفجار التضخم وتدهور النمو وتراجع الاستثمار، ومن ناحية أخرى تؤدي المديونية إلى الضغط على سعر صرف العملة الوطنية مما يؤثر على القيم الحقيقية للمدخرات وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار[٢].

٧- ضعف البنية الأساسية في مصر مقارنة بالدول الساعية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قطعت مصر شوطا كبيرا في تحسين البنية الأساسية في

---

[١] مها محمد الشال واخرون، سياسات واليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٧، معهد التخطيط القومي، مصر، يونيو ٢٠٢٠، ص٥٢.

[٢] ممدوح مرغني محمد واخر، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة مصر، مرجع سابق، ص٦٥.

الفترة الأخيرة وتطويرها سواء نقل وطرق أو كباري وكذلك علي مستوي دعم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهو ما سيعزز فرص مصر في جذب الاستثمارات الأجنبية[١]، ولكن مازال أمام الحكومة المصرية الكثير لانجازه في هذا الصدد نظرا للتقدم الكبير الذي حققته الدول المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي، مع مراعاة مصادر تمويل تلك المشروعات حيث أن الاغلب في تمويل مشروعات البنية الأساسية في مصر يتم تمويله من الاقتراض الخارجي.

٨- عدم استقرار سعر الصرف، ترجع أهمية استقرار سعر الصرف للاستثمار الأجنبي أنه في ضوء سعر صرف مستقر يستطيع متخذ القرار بشأن الاستثمار الأجنبي أن يتخذ قرارا بالبقاء في سوق معينة، أو التوجه والمفاضلة معها بسوق أخرى، وفي ظل عدم استقرار سعر الصرف تجاه العملات الأجنبية الأخرى يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك لأن نقص النقد الأجنبي في السوق المحلي وتدهور سعر صرف العملة له انعكاس على القيمة

[١] ايات صلاح دكروري، دور قوانين الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٩، ع٥٣٠، ٢٠١٨، ص٢١٢.

الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، وعلى أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج[١].

٩- الافتقار الى مهارة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر، وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات، وكذلك عدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر الاجنبي[٢]، بالإضافة الي عدم وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم ثبات السياسات الاقتصادية وقوانين العمل، وعدم وجود قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار وعدم استقرار التشريعات.

مما سبق نجد أنه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب المنافع المحتملة والأعباء المتوقعة للاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة لاسيما مصر، الأثران الايجابي والسلبي علي المنشآت المحلية، حيث تتولد الفرص والمنافع علي الجانب الايجابي من تجزئة سلاسل القيمة الي مهام منفصلة، بحيث توجد "وحدات أعمال" مستقلة نسبياً لبناء المنتج النهائي، ويفضل نقلها عينياً أو تعهيد خدماتها "اللاملموسة "

[١] ممدوح مرغني محمد واخر، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة مصر، مرجع سابق، ص٦٥.

[٢] رشا أحمد حسن، تقييم فاعلية سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٢، ٢٠٢٠، ص١٤٥.

الـي منتجين متعاقدين من الخارج ، أما الأعباء والتحديات فتنشأ عن تحول البلد المعنى الصغير نسبيا في الغالب، إلي "ملحق" للمنتجين الكبار في الخارج، وهذه حالة بلدان ومناطق مثل سنغافورة وهونج كونج و"ماكاو الصينية"، أو تنشأ عن تكوّن فروع داخل البلاد ملحقة بمراكز الشركات و مقراتها، وهذه هي الحالة في أغلب الدول المضيفة ذات التوسع في الأعمال المكملة لسلاسل القيمة من خلال "تعاقدات الباطن " السلعية" و "التعهيدات" الخدمية، وفي حالة البلاد النامية – مثل مصر – فإنه من المحتمل إلي حد كبير أن تؤدى أنشطة الاستثمار الرقمية للشركات الكبرى داخل البلاد الي إعادة بناء نموذج " الاقتصاد المزدوج" حيث يوجد قطاعان : قطاع اكثر تطوراً ومرتبط مباشرة بسلسلة القيمة الأجنبية، وقطاع أقل تطوراً موجه لسد الاحتياجات المحلية، ويمكن للبلاد النامية المعنية – مثل مصر – أن تتحوط لذلك عن طريق الاستفادة من استخدام آليات القطاع المتطور رقمياً، لتنمية القطاعات والأنشطة التقليدية في الريف والحضر. بعبارة أخرى، مواجهة الازدواجية " الضارة" المحتمل نشوؤها من جراء الاستثمار الأجنبي بازدواجية "حميدة" virtuous تخلق علاقات الترابط الشبكي عبر الزمن من خلال عملية التنمية الشاملة.

ثانيا: أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

خضع الاقتصاد المصري في أوائل التسعينيات لتحول هيكلي نحو اقتصاد ليبرالي وتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سلسلة من السياسات للقضاء على الاختلالات الاقتصادية وتقليص دور الدولة، وبالتالي ازداد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري حيث تمت إزالة العقبات وتبني سلسلة من السياسات التشريعية والمؤسسية[١].

بعد ذلك ، تم وضع خطة خمسية ثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، تصورت التنمية المستقبلية لمصر حتى عام ٢٠٢٢ وحددت سلسلة من الأهداف القائمة على تشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد، بشرط أن تقوم الدولة بالإضافة إلى دورها الخاص، تقديم التوجيه من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة ، ويكون دور الدولة المباشر في الأنشطة

[١] سلوي محمود أبو ضيف أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في احداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة تطبيقية علي مصر، مرجع سابق، ص٩١.

الاقتصادية هو القيام بما لا يستطيع أن يقوم به القطاع الخاص، مع ضرورته التنموية والديناميكية[١].

بينما تتضمن هذه الرؤية هدفا رئيسا للنمو السنوي بين ٦٪ و ٨٪ ، فإنها تشير إلى ضعف الادخار المحلي وضرورة زيادته من ١٣٪ إلى ٢٥٪ ، لكنها لا تتناول سبل تحقيق ذلك، ولا تعالج قضايا الاستثمار اللازمة لتحقيق النمو المستهدف وتوزيعه بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه المحلي والاجنبي. من ناحية أخرى ، اكتفت بالاشارة في بند منفصل إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز مستويات أعلى من الاستثمار في البلاد، وزيادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيات الجديدة للإنتاج، وتحفيز مستويات التصدير من خلال الاستفادة من البنية التحتية التصديرية الحالية للشركات متعددة الجنسيات. من هنا يتضح أن الهدف الرئيسي هو الحاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتقديم الحوافز وتنفيذ السياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إلى التصنيع بدلاً من التركيز على البحث عن النفط.

[١] وزارة الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص٧.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

في اطار حرص الدولة المصرية علي نمو الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية – عامة – وقطاعي الصناعة والزراعة – خاصة – وبناء شراكات استراتيجية بين الدولة والمستثمرين، تم في الربع الأخير من ٢٠١٧ تدشين ما يسمي بالخرائط الاستثمارية في وزارة الصناعة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي، لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيا في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلي، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات المصرية والأجنبية، كما تم تدشين مثل هذه الخرائط في وزارة الاستثمار في الربع الأول من العام ٢٠١٨، وطرحت هذه الخرائط وتلك من أجل الترويج للاستثمار من خلال التعريف بمناخ ومقومات البيئة الاستثمارية، والتشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار في مصر[١].

هذا وقد تضمن القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بنودا تشير الي فكرة الأولويات الاستثمارية، ومن أهم هذه الأولويات البعد الزمني، حيث منح الشركات أو المؤسسات التي تنشأ خلال ٣ سنوات من تاريخ العمل بالقانون حوافز ضريبية، وربطها بالبعد المكاني مع تقسيم الدولة الي منطقتين تنمويتين، الاولي وهي المنطقة الأكثر احتياجا

[١] محمود عبد الحي واخرون، أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، مرجع سابق، ص٣٦.

للتنمية وتتركز في منطقة الصعيد والمحافظات الحدودية وتتميز بحافز استثماري يتمثل في خصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة علي ٥٠% من التكاليف الاستثمارية، المنطقة الثانية تتميز بحافز استثماري يتمثل في خصم من صافي الأرباح الخاضع للضريبة علي ٣٠% من التكاليف الاستثمارية، أما البند الثاني في القانون يشير الي فكرة الأوليات فقد تناول البعد القطاعي داخل كل منطقة من خلال حوافز خاصة لبعض المشروعات دون غيرها من أمثلة ذلك[١]:

١- المشروعات كثيفة العمالة والمشروعات المتوسطة والصغيرة

٢- المشروعات التي تعتمد علي الطاقة المتجددة أو تنتجها

٣- المشروعات القومية والاستراتيجية، المشروعات السياحية، مشروعات انتاج الكهرباء وتوزيعها

٤- المشروعات التي يصدر انتاجها للخارج

٥- صناعة السيارات والصناعات المغذية لها

٦- الصناعات الخشبية والاثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية

٧- صناعة المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل

[١] قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الباب الثاني (الحوافز)، مادة ١١.

٨- الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية

٩- الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود

كما هو واضح فان القانون لم يميز بين نشاط صناعي عن اخر، فقد ساوي بين الأنشطة الصناعية عالية القيمة المضافة والأنشطة الصناعية منخفضة القيمة المضافة، وكذلك لم يفرق بين الأنشطة ذات الطلب العالمي المتزايد والاخري المتراجع، فضلا عن الأنشطة الصناعية الجديدة والمتجددة ذات التكنولوجيا المتقدمة والاخري الراكدة، كذلك الامر في الأنشطة الزراعية لم يبد اهتمام أو يفرق بين المحاصيل أو المنتجات الزراعية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية وكذلك عالية القيمة والاخري العادية، أيضا لم يفرق القانون أو يصنف الأنشطة داخل كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني.

قامت وزارة الصناعة والتجارة بإعداد استراتيجية لتنمية الصناعة والتجارة، وصاغت رؤيتها من أجل ذلك علي أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة النمو المستدام في مصر وتلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات لتصبح مصر مؤثرة

في الاقتصاد العالمي وقادرة علي التكيف مع المتغيرات العالمية، ووضعت الوزارة عددًا من الأهداف الكمية لتلك الاستراتيجية حتي عام ٢٠٢٠ أهمها[١]:

١- زيادة معدل النمو الصناعي إلي ٨% سنويًا.

٢- زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي من ١٨% إلي ٢١%.

٣- زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السنوي.

٤- الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية وزيادة معدل نمو الصادرات الي ١٠% سنويًا.

٥- زيادة فرص العمل بتوفير ٣ مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة.

٦- تحسين الأداء المؤسسي.

وقد أشارت الاستراتيجية الي أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب زيادة في قيمة الاستثمار العام والخاص في قطاع الصناعة ليصل إلي ١٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠، كما أشارت الاستراتيجية أيضًا إلى أولويات الصناعات المطلوبة (أولويات

[١] استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٦.

الاستثمار) والمستهدف زيادتها، وبناء علي الاحتياجات التنموية تم تقسيم محافظات الجمهورية الي ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

القسم الأول : ويتضمن ستة محافظات، وهذه المحافظات تتمتع بتنوع اقتصادي ولكنها تفتقد إلي الترابط الرأسي والأفقي بين صناعاتها.

القسم الثاني : ويشتمل علي أربعة محافظات تتمتع بتعقد اقتصادي، ولكنها تحتاج الي جهود تنموية إضافية لزيادة التوسع الأفقي من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية الصناعية الملائمة لطبيعة المحافظات.

القسم الثالث : وبه غالبية المحافظات (ثمانية عشر محافظة) ومحافظات هذا القسم في حاجة ماسة الي تنمية شاملة وتحتاج الي جهود تنموية لتنشيط الاقتصاد، بداية من البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري وانتهاء بالصناعات التي تتوافق مع طبيعة هذه المحافظات.

وبناء على هذا التقسيم، حددت السياسة الصناعية لوزارة الصناعة أولويات الاستثمار الصناعي في عدد محدد من القطاعات الاقتصادية لضمان سرعة تحقيق الأثر التنموي المستهدف وذلك كما يلي :

١- صناعات مطلوبة لتعميق الصناعة وترشيد الواردات؛ هي صناعات التدوير خاصة للمخلفات الصناعية والزراعية، وصناعات التعبئة والتغليف والصناعات البلاستيكية، والصناعات التعدينية وصناعات زراعية وصناعات مغذية لصناعة الجلود والأثاث. وصناعات الطاقة الجديدة والمتجددة، وصناعات مغذية لصناعات هندسية، وصناعة مواد البناء.

٢- صناعات يتم التركيز عليها لتعميق الصناعة وترشيد الواردات وزيادة صادرات الصناعات الهندسية والكيماوية وصناعة مواد البناء.

٣- صناعات ذات جاهزية تصديرية؛ هي صناعات هندسية وكيماوية وغذائية وصناعات فرز وتعبئة الحاصلات الزراعية وصناعات الملابس والمنسوجات .

٤- صناعات قائمة علي المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجية المتطورة؛ تشمل صناعات هندسية وصناعات كيماوية، وصناعات غذائية، وفرز وتعبئة حاصلات زراعية، صناعة الملابس والمنسوجات.

٥- صناعات قائمة علي المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجية المتطورة؛ تشمل صناعات هندسية، وصناعات غزل ونسيج وصناعات كيماوية، وصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعات حرفية وتقليدية.

٦- صناعات تعظيم القيمة المضافة؛ تشمل الصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، وصناعات الجلود، وصناعات الأثاث، وصناعات الحديد والصلب.

مما سبق يتضح لنا أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مصر قد تركزت في قطاع البترول واكتشافات الغاز الطبيعي، ومشروعات برنامج الخصخصة في الفترات السابقة. ومن المعروف أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول واكتشافات الغاز الطبيعي هي استثمارات كثيفة رأس المال، فهي لا توفر فرص عمل كبيرة، ولم يتم توجيه جزء من هذه الاستثمارات للصناعات التحويلية في قطاع تكرير البترول مثلا. كما أن الاستثمارات الأجنبية التي أتت في إطار برنامج الخصخصة أو حتى تلك التي استحوذت على بعض مشروعات القطاع الخاص، اتجهت لمنافسة الصناعة المصرية، ولم تستهدف التصدير، كما أنها لم تستجلب تكنولوجيا يمكن توطينها في

مصر، كما أنها لم تساعد كثيرًا في زيادة حصة التصدير، أو المساهمة في تحريك إيجابي على صعيد القوى العاملة.

وكانت الفرصة الضائعة على مصر أنها لم تستطيع توظيف هذه الاستثمارات في قطاعات اقتصادية أخرى تكون قادرة على استيعاب القوى العاملة التي ظلت على مدار السنوات السابقة تعاني من معدل بطالة قارب نسبة ١٠%، كما أنها فشلت في تركيز هذه الاستثمارات في الصناعات التحويلية التي تمثل قيمة مضافة أعلى للاقتصاد. وهو مايؤكد عدم صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة وأن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يعاني بالفعل من خلل هيكلي.

ثالثا: السبل المقترحة لعلاج مشاكل التحول الهيكلي للاقتصاد المصري في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر

عانت مصر تحولاً غير مكتمل في اتجاه الصناعة التحويلية، فعلى الرغم من أن التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الإنتاج الرئيسية الثلاثة يبدو متوافقاً مع الاتجاه الكلاسيكي للتحول الهيكلي، إلا أن النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك القطاع ذات القيمة المضافة العالية لم يحقق سوى نمو هامشي ومحدود، هذا وقد تبنت الحكومة

المصرية خلال الفترة الماضية برنامجًا شاملًا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يستهدف بشكل أساسي استعادة الثقة في الاقتصاد المصري من خلال تحرير سعر الصرف، وتحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة، وتوفير المناخ المواتي للاستثمار الخاص، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. في عدد من المحاور[١] نوضح من خلالها سبل إعادة ترتيب أولويات الاستثمار الأجنبي في مصر وصولا الي أعلي قيمة مضافة محققا التنمية المنشودة.

المحور الأول: إعادة التركيز علي عوامل الطلب علي منتجات القطاع التصنيعي

فرضت جائحة كوفيد -١٩ حدوث عملية تحول رقمي في العديد من القطاعات في العالم ، وعززت ثورة المعلومات والاتصالات دور الاقتصاد الرقمي في العديد من جوانب الحياة، حيث تلعب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دورًا مهمًا في الحياة البشرية. من ناحية أخرى ، يدعم الاقتصاد الرقمي أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال زيادة مستويات الكفاءة من خلال تقليل التكلفة والوقت اللازمين لإتمام المعاملات الاقتصادية والمالية، وزيادة إنتاجية العمالة وزيادة مستويات

[١] فادية عبد السلام واخرون، منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، مرجع سابق، ص٣٤.

التنافسية. هذا وقد ارتبط تنامي دور الاقتصاد الرقمي مع ظهور التقنيات الحديثة مثل؛ تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة والذكية ، إنترنت الأشياء.

يوفر التحول الرقمي فرصًا ضخمة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مختلف الجوانب بما يحقق التنمية المستدامة من خلال مراجعة هيكل الانتاج والتصدير الصناعي من منظور إعادة توجيه عملية "التحول الهيكلي" ليتم بين الفروع الصناعية Inter–Branch بل وفي داخل الفروع نفسهاIntra Branch وذلك بالانتقال من تصنيع وتصدير المنتجات كثيفة العمل والموارد الي المنتجات كثيفة العلم والتكنولوجيا. وكلما ارتفعت درجة الكثافة التكنولوجية والتعقد التركيبي للقطاع التصنيعي، كلما تحسن الموقف التنافسي في الأسواق الدولية، من خلال اقتناص نصيب منها في حالة من المنافسة الاحتكارية، وذلك بدلاً من السوق التنافسي المفتوح لإنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنعة ذات المستويات المتدنية نسبياً من المهارة والكثافة المعرفية، ومن ثم تتعزز آثار التصدير علي الثروة والدخل من خلال تشجيع

واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر الي تلك القطاعات ذات القيمة المضافة العالية[1].

المحور الثاني: إعادة هيكلة عوامل العرض بالتركيز علي الابتكار

يعد الابتكار محركًا أساسيًا للإنتاجية والنمو في العديد من القطاعات الاقتصادية، فبالتزامن مع عملية الاستجابة لشرائح مناسبة من الطلب العالمي، فإنه ينبغي إعادة هيكلة العرض ليستجيب جهاز الانتاج استجابة مرنة لشرائح متنامية من الطلب المحلي عن طريق الابتكارات المدعومة بالتعليم العالي والبحث والتطوير وتسجيل الاختراعات، وتواجه مصر العديد من التحديات في الابتكار والمعرفة والبحث العلمي ومن أهمها: ضعف ميزانية الانفاق على البحث العلمي وتطوير القدرات التكنولوجية، وذلك مقارنة ببعض دول العالم، وانخفاض مستوى الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات الصناعية، ونقص الروابط بين مراكز البحوث

[1] UNCTAD, Industrial Development Report, Demand for Manufacturing: Drining Inclusive and Sustainable Industrial Development, 2018, pp 92.

والجامعات والصناعة المصرية، وضعف قدرة الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار وتسويقه لارتفاع تكلفته بالنسبة لقدرتها التمويلية[1].

وفى ظل تطبيق أهداف التنمية المستدامة العالمية من ٢٠١٦ – ٢٠٣٠ ورؤية استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، تبرز أهمية تسليط الضوء على الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وهو (إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار) مما يعني أن التصنيع المستدام لن يحدث دون ابتكار وتكنولوجيا، كما أولت رؤية التنمية الصناعية في استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ اهتمامًا بزيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي والتحول نحو المنتجات القائمة على المعرفة، ودعم الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المرتفع. فضلا عن ذلك، يمكن تطبيق ما يسمي " الابتكار العكسي" ويقصد به مجموعة التكنولوجيات والمنتجات وعمليات الانتاج التي يتم توليدها ابتدءاً للسوق المحلية، ثم مع التحسين المتواصل يتم استخدامها بعد ذلك من قبل منشآت الدول المتقدمة، ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات و العمليات البسيطة ولكن المعقدة والمكلفة أيضا.

[1] UNCTAD, Trade and Development Report, Power Platforms and the Free Trade Dilusion, Adopting Economic Policies to Digital World, 2018, pp.84.

المحور الثالث: تنظيم اتفاقات وعقود الاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى القيام بسن تشريعات للاستثمار ذات طابع تفاضلي بحيث تقوم بتقديم حوافز إيجابية للتوسع في مجالات معينة ذات أولوية من وجهة نظر الرؤية التنموية الشاملة، والتقييد المبرمج في مجالات أخرى لا تتمتع بالأفضلية، فإن مختلف الدول تدخل فى اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف في إطار "مناطق التجارة الحرة" و "التكامل الاقليمي" عموماً، تتضمن قواعد منظمة لتدفق الاستثمارات من وإلى البلد المعنى. ونشير في هذا المجال إلى أهمية ما يلى من توجهات مقترحة:

١. العمل على جذب الاستثمارات فى المجالات التى تؤدى إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة باستخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب ذلك النص فى الاتفاقات التجارية والعقود الاستثمارية على تشجيع نقل التكنولوجيا المتقدمة من خلال تأسيس المشروعات المشتركة وعقد اتفاقات الترخيص.

٢. التحوط ضد الممارسات التقييدية للشركات العالمية الكبرى فيما يتعلق بحماية وحجب الأسرار التجارية، بما قد يغل أيدى الحكومات الوطنية عن استخدام السياسات الموجهة لتعزيز انتقال التكنولوجيا.

٣. التحوط في مواجهة بعض أنماط الاستثمار الأجنبى القادمة من بعض الدول النامية الكبيرة التي يفترض أن تؤدى استثماراتها إلى تسريع وتعميق عملية التحول الهيكلي والتنموي في البلدان المضيفة. فقد دلت المؤشرات المتوفرة لدى عدد من المنظمات الدولية المعنية مثلاً إلى أن نمط الاستثمار الصينى فى كل من قارتي افريقيا وأمريكا اللاتينية قد يميل إلى جلب الموارد .

الخلاصة

التطلع إلى المستقبل لبناء هيكل اقتصادي متطور وقادر على تلبية حاجة الفرد والمجتمع لابد أن ينظر بعين الاعتبار إلى تنمية القطاع الصناعي وزيادة دوره في المساهمة في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه الي القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة. هذا وقد توصل المطلب الاول من المبحث الثاني من تلك الدراسة الي عدم صحة الفرض الثاني القائل " لا يعاني التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلل هيكلي" بعد تحديد مفهوم التحول الهيكلي ثم هيكل النشاط الاقتصادي المصري مبينا توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قطاعيا، وقد توصلنا الي أنه برغم ارتفاع حجم التدفق الاستثماري الداخل الي مصر نسبيا

خلال فترة الدراسة، الا أن جزء كبير منها يتركز علي الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس علي الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا مما سبب خللا هيكليا في الاقتصاد المصري.

توصل المطلب الثاني من المبحث الثاني من تلك الدراسة الي صحة الفرض الثالث القائل " هناك تحديات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال في مصر" بعد تحديد أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مع عرض لأبرز التحديات التي تعوق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وبيان السبل المقترحة لعلاج مشاكل التحول الهيكلي للاقتصاد المصري تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان تهيئة المناخ الاستثماري المناسب للمستثمرين المحليين أو الأجانب تعتبر من التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة سواء للبلاد النامية أو المتقدمة على حد سواء. ومصر كغيرها من الدول النامية – وتقديرا لأهمية الاستثمار عامة والأجنبي خاصة- فقد شهد مناخ الاستثمار في مصر العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الهامة والتي كان لها تأثير على معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الخاتمة

تؤكد النظريات الاقتصادية علي أهمية الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة لما لهما من دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية سواء علي مستوي النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل أو علي مستوي الاستقلال الاقتصادي وحرية صانع القرار، يلعب التصنيع دورًا محوريًّا في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أشار الهدف التاسع لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أهمية التصنيع الشامل المستدام في جميع دول العالم، وأهمية تعزيز دور ونصيب الصناعة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي، وأهمية تحديث الصناعة معرفيًا وتكنولوجيًّا، وقد تبنى المخطط المصري هذه التوجهات العالمية وغيرها لتعزيز دور الصناعة في التنمية المستدامة في مصر.

تعرضنا من خلال دراستنا لمبحث أول توصل الي صحة الفرض الأول القائل " للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في معظم الدول" بعد تحديد ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته، ثم عرضنا لافاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من خلال بيان واقع ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عامة والعالم العربي خاصة مبرزا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الدول العربية وبيان أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية.

هذا وقد توصل المطلب الاول من المبحث الثاني من تلك الدراسة الي عدم صحة الفرض الثاني القائل " لا يعاني التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلل هيكلي" بعد تحديد مفهوم التحول الهيكلي ثم هيكل النشاط الاقتصادي المصري مبينا توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قطاعيا، بينما توصل المطلب الثاني من المبحث الثاني من تلك الدراسة الي صحة الفرض الثالث القائل "

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

هناك تحديات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال في مصر" بعد تحديد أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مع عرض لأبرز التحديات التي تعوق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وبيان السبل المقترحة لعلاج مشاكل التحول الهيكلي للاقتصاد المصري تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيقه للدور المأمول منه.

البحث بتحليله ومناقشته للفروض التي أثارتها مشكلته سعيا لتحقيق أهدافه قد أثبت مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١. المشرع المصري لم يستحدث حتي الان قواعد تفضيلية خاصة يكون من شأنها توجيه الاستثمارات في هيكلها القطاعي والجغرافي بالقدر المحقق لانتقالات التكنولوجيا المتقدمة من الخارج، وفق رؤية محددة علي المستوي التفضيلي للعلاقات المتبادلة بين الفروع الصناعية والخدمية ذات الصلة، هذا مع العلم بما تضمنته التشريعات من قواعد جاذبة بشكل عام في المناطق الاستثمارية والتكنولوجية.
٢. الاستثمارات الأجنبية في مصر أثرها محدود علي عملية التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، من زاوية النصيب النسبي للقطاع الصناعي التحويلي، والانصبة النسبية للقطاعات الصناعية الفرعية الأكثر قدرة علي خلق الروابط الامامية والخلفية وعلي زيادة الإنتاجية في الاجلين المتوسط والطويل، بالإضافة الي تضاؤل الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية كالصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا.
٣. تباطؤ الحكومات المصرية المتتابعة عن تطوير الخريطة الاستثمارية وهو ما يظهر جليا من التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في

مصر، فقطاع البترول كان ولايزال يأتي علي قمة الاستثمارات الأجنبية وهو قطاع كثيف التكنولوجيا ولايوفر فرص العمل بالقدر المأمول.

٤. الاطار التشريعي المصري الراهن الموجه للاستثمار في الداخل والمناطق الحرة والاستثمارية والتكنولوجية، يقدم العديد من المزايا المالية للمستثمر الأجنبي، خاصة من حيث التسهيلات الضريبية وتيسير التدفقات المالية العكسية الي الخارج، وفي المقابل فان هناك قدرا من الافراط النسبي في القيود الاجرائية المفروضة من الجهاز الإداري علي إقامة المشاريع وتشغيلها وتحويل أصل رأس المال والارباح.

٥. تعاني بيئة الاعمال في مصر من العديد من المعوقات التي تؤثر علي حجم الاستثمارات الأجنبية منها ضعف البنية الأساسية مقارنة بالدول الجاذبة للاستثمار، الافتقار الى مهارة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر، وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات، وكذلك عدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر الأجنبي، تعقد الإجراءات والبيروقراطية، عدم وجود شفافية وافصاح عن البيانات والمعلومات الاقتصادية، عدم استقرار أسعار الصرف.

٦. تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي المستوي العالمي، من حيث التدفقات نحو الخارج في عدد قليل من الدول المتقدمة في مقدمتها الصين، أما الدول المستقبلة للاستثمارات فانها تتركز بين الدول المتقدمة وبعضها البعض بالإضافة الي عدد من الدول النامية "الناهضة صناعيا"، في الحالتين القارة الافريقية والبلدان العربية، لا يعتبر أي منهما فاعلا في مجال تدفقات الاستثمارات الدولية خارج الصناعات الاستخراجية والأنشطة الأولية.

١١- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

أمام هذه الحقائق التي أثبتها البحث وبذل الحكومة المصرية العديد من الجهود، واتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية بغية تطوير الإطار التنظيمى والهيكلي للاقتصاد المصري ككل حتى تتمكن من مواكبة التغيرات فى البيئة الدولية وتتغلب على المنافسين الإقليميين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة توجيهه للقطاعات الاقتصادية الاعلي قيمة مضافة، لجأت الحكومة المصرية إلى تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى فى عام ٢٠١٨ ، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادى فى الأجل المتوسط والطويل، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت أحد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لجذب هذا النوع من الاستثمارات تطوير قوانين الاستثمار، والقوانين ذات الصله، بالإضافة إلى رفع كفاءة البنية المؤسسية لكى تتمكن من الترويج للفرص الاستثمارية بفاعلية، وتتغلب على المشكلات التي تقف عائق أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، مع ذلك اقترح الباحث رؤية تكاملية تقوم علي عدة محاور تهدف في مجملها الي تحقيق الهدف المنشود من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر وتحقيق الدور المأمول منه.

لذا نستعرض مجموعة من <u>التوصيات</u> نعرضها فيما يلي:

١. تحديد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية والتي تتمتع بميزة نسبية والعمل علي تشجيع المستثمرين للتوجه نحوها، وذلك من خلال التوسع في الاستثمارات التي تعزز التحول الهيكلي وتحويل العمالة من القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

٢. تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال التصنيع التحويلي المتقدم تكنولوجيا أي خارج الصناعة الاستخراجية للبترول والغاز مع ضرورة التمييز في

حوافز الاستثمارات الممنوحة وفقاً لحجم القيمة المضافة لكل استثمار داخل الدولة مع ربط تلك الحوافز بتصدير جزء من إنتاجها للخارج.

٣. إعادة النظر في شروط المكون المحلي في عدد من الصناعات التي يتم تجميعها في مصر بحيث يتم التفاوض مع المستثمر الأجنبي على تصنيع بعض الأجزاء داخل مصر خصوصاً تلك التي تتضمن تكنولوجيا غير متوطنة داخل مصر وعدم الاكتفاء بالأجزاء البسيطة التي يتم إنتاجها بغرض استكمال نسبة المكون المحلي فقط.

٤. وضع سياسات صناعية محددة لتعزيز الصناعة الزراعية والأنشطة الريفية غير الزراعية، مع ضرورة تصميم سياسات تهدف إلى وضع الشركات الصناعية في المرحلة الصحيحة من سلاسل القيمة العالمية، حتى تتمكن من الاستفادة من الزيادات في التجارة الدولية في السلع المتوسطة وشبه النهائية .

٥. ضرورة قيام الدولة بتطوير الهيكل الصناعي القائم على أساس التحول إلى الصناعات التكنولوجية، حيث نضمن نموًا جيدًا للإنتاج وطلبًا متزايدًا في الأسواق يقود النمو والتنمية فى مصر، وبالتوازي مع ذلك ضرورة تبني الأجهزة المسؤولة عن النشاط الصناعي (مثل وزارة التجارة والصناعة) حزمة الأدوات والآليات لتطوير هيكل الصناعات الوطنية لصالح صناعات ذات قيمة مضافة عالية، وذلك في ظل استراتيجية شاملة لتعزيز التنمية الصناعية وتفعيل سياساتها وبرامجها، بما في ذلك وضع وتفعيل خريطة الاستثمار الصناعي .

٦. التحرك المتزامن والمنسق على مختلف محاور مناخ الاستثمار وهي البيئة السياسية والمؤسسية والبيئة الاقتصادية والبيئة التشريعية والإجرائية والبنية

التحتية والمرافق وعناصر الإنتاج التي تشمل الأراضي ومواقع الإنتاج المرفقة والمؤهلة والكوادر المهنية المدربة والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة.

٧. بلورة برنامج وطني لتنمية وتطوير الصناعات والأنشطة الصناعية المرتبطة بتحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة، خاصة النفط والغاز، مثل: تسييل الغاز، وتكرير النفط والبتروكيماويات وصناعة الأسمدة .

٨. تبني فلسفة جديدة للانتشار الصناعي الإقليمي تعتمد على تصنيف المحافظات صناعيًا وفق أدلة علمية للصناعة المستدامة على مستوى المحافظات المصرية، وربط التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية بالتركيب الصناعي المناسب لكل محافظة .

٩. تعزيز فرص التعاون واتفاقيات الشراكة العربية والافريقية في المجالات التنموية وإطلاق المبادرات لمواجهة التحديات والمتغيرات والمستجدات العالمية مثل، توقيع مصر والأردن والإمارات اتفاقية الشراكة الصناعية التكاملية في نهاية أبريل ٢٠٢٢، حيث إن المشروعات العربية المشتركة تعد من أهم أدوات التنمية، وذلك لقدراتها على تجميع الموارد القومية واستغلالها الاستغلال الأمثل، كما تسمح بتكامل عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى أن التعاون الصناعي يحتل مركزًا مهمًا ضمن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وأيضا الافريقي، وذلك في ظل بيئة عالمية تتسم بالتطورات والأحداث المتسارعة، وآخرها تلك الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها السلبية الخطيرة على كل دول العالم، وخاصة في مجالات البترول والطاقة و الصناعة والأمن الغذائي.

المراجع[1]

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب:

١. أوضايفية حدة واخرون، التنويع الاقتصادي واشكالات التحول الهيكلي في الجزائر، كتيب جماعي حول الاساليب الحديثة لقياس لتنويع الاقتصادي، في البلدان العربية وسبل استدامته، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠.

٢. رضا عبد السلام، انهيار العولمة " هل حقا التاريخ يعيد نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في مواجهتها الاولي بالكساد العظيم"، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الاولي، دار الغرب، وهران، الجزائر، ٢٠٠٣.

٤. عبد السلام أبو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٥. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

٦. موسي بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار، في الدول المغاربية، دار مدني، الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦.

[1] مع حفظ الالقاب العلمية

ب-مجلات ورسائل العلمية:

١. ايات صلاح دكروري، دور قوانين الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٩، ع٥٣٠، ٢٠١٨.

٢. بن داودية وهيبة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في اطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (٢٠١٦- ٢٠٣٠)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مج١٨، ع٢٨، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣. تومي عبد الرحمان، "آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات"، مذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١.

٤. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012، بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ٢٠١٥.

٥. ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد ٧٤، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٨.

٦. رشا أحمد حسن، تقييم فاعلية سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٢، ٢٠٢٠.

٧. سعد الشريف واخر، أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج٤٤، ع١، ٢٠٢٠.

٨. سلمي صالحي، تداعيات كوفيد ١٩ علي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، مجلة أبعاد اقتصادية، مج١١، ع٢، الجزائر، ٢٠٢١.

٩. سلوي محمود أبو ضيف أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في احدا\اث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة تطبيقية علي مصر، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي،جامعة الازهر، مج٢٣، ع٦٧، القاهرة، ٢٠١٩.

١٠. سوالم صلاح الدين واخر، الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مج٥، ع١، الجزائر، ٢٠٢١.

١١. سوالم صلاح الدين، مدى مساهمة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٥.

١٢. طارق غربي، هشام غربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، مج٥، ع١، الجزائر، ٢٠٢٢.

١٣. كريمة قويدري، محمد بن بوزيان، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١١.

١٤. لحلو مني واخر، تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ٢٠٢١.

١٥. ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، ع٥١، ٢٠١٣.

١٦. ممدوح مرغني محمد واخر، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢١، ص٦٤.

١٧. نيفين جلال إبراهيم واخرون، تنمية محور قناة السويس ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر، جمعية إدارة الاعمال العربية، ع١٧٣، ٢٠٢١.

ج- التقارير والمؤتمرات:

١. أسامة علي عصمت، دور الدولة في جذب الاستثمار، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان (القانون والاستثمار)، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٥.

٢. استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وزارة التجارة والصناعة، مصر، ٢٠١٦.

٣. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الرابع، ٢٠٢٢.

٤. تقرير حالة التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٨.

٥. فادية عبد السلام واخرون، منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٠٦، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠١٩.

٦. قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

٧. قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، بدون مكان نشر، ٢٠١٧.
٨. محرم الحداد واخرون، التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز علي الاستثمارات)، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٦، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، يونيو ٢٠٢٠.
٩. محمود عبد الحي واخرون، أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٢٣، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠٢١.
١٠. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر، مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.
١١. مها محمد الشال واخرون، سياسات واليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٧، معهد التخطيط القومي، مصر، يونيو ٢٠٢٠.
١٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، الكويت، ٢٠٢٢.
١٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار ٩٩/١، الكويت.
١٤. وزارة الاستثمار، تقارير لسنوات متعددة.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Africa, Misallocation of resources, structurnal transformation and productivity growth in North Africa, United Nations Addis Ababa, Ethiopia: ECA Subregional Office for North Africa. 2015.
2. Dani Rodrik, Normalizing Industrial Policy, Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2007.
3. Kalpathy Ramaiyer Subramanian, The Crisis of Consumption of Natural Resources, International Journal of Recent Innovation in Academic Research,2018.
4. Mohamed Masry, Does Foreign Direct Investment (FDI) Matter in Developing Countries? The Case of Egypt, Research in World Economy, Sciedu Press in Canada, 2015.
5. Patricia Lindelwa Makoni, An Extensive Exploration of theories of Foreign Direct Investment, Risk governance & control: financial markets & institutions, South Africa (UNISA), University,٢٠١٥.
6. Pitter Hess & Clark Ross, Economic Development – Theories, Evidence, Policies, The Dryden Pres, 1997.
7. Prakash loungani and assaf razin, How Beneficial is foreign is direct investment for developing countries, finance and development magazine of the IMF, volume38, 2001.
8. UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, Series on Issues in International Investment Agreements, Paper Series, 1998.
9. UNCTAD, Industrial Development Report, Demand for Manufacturing: Drining Inclusive and Sustainable Industrial Development, 2018.
10. UNCTAD, Investment Report, 2021, 2022.

11. UNCTAD, Trade and Development Report, Power Platforms and the Free Trade Dilusion, Adopting Economic Policies to Digital World, 2018.
12. Vataliya,K.s., Bhanuben,N, Foreign Capital and Foreign investment, Gujarat, India, Vol.1, Issue3, 2013.

ثالثا المواقع الالكترونية

١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: www.mped.gov.eg
٢. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري
https://www.capmas.gov.eg
٣. البنك الدولي
https://www.albankaldawli.org/ar/home
٤. وزارة التجارة والصناعة المصرية http://www.mti.gov.eg/
٥. البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/
٦. هيئة الاستثمار المصرية https://www.investinegypt.gov.eg/